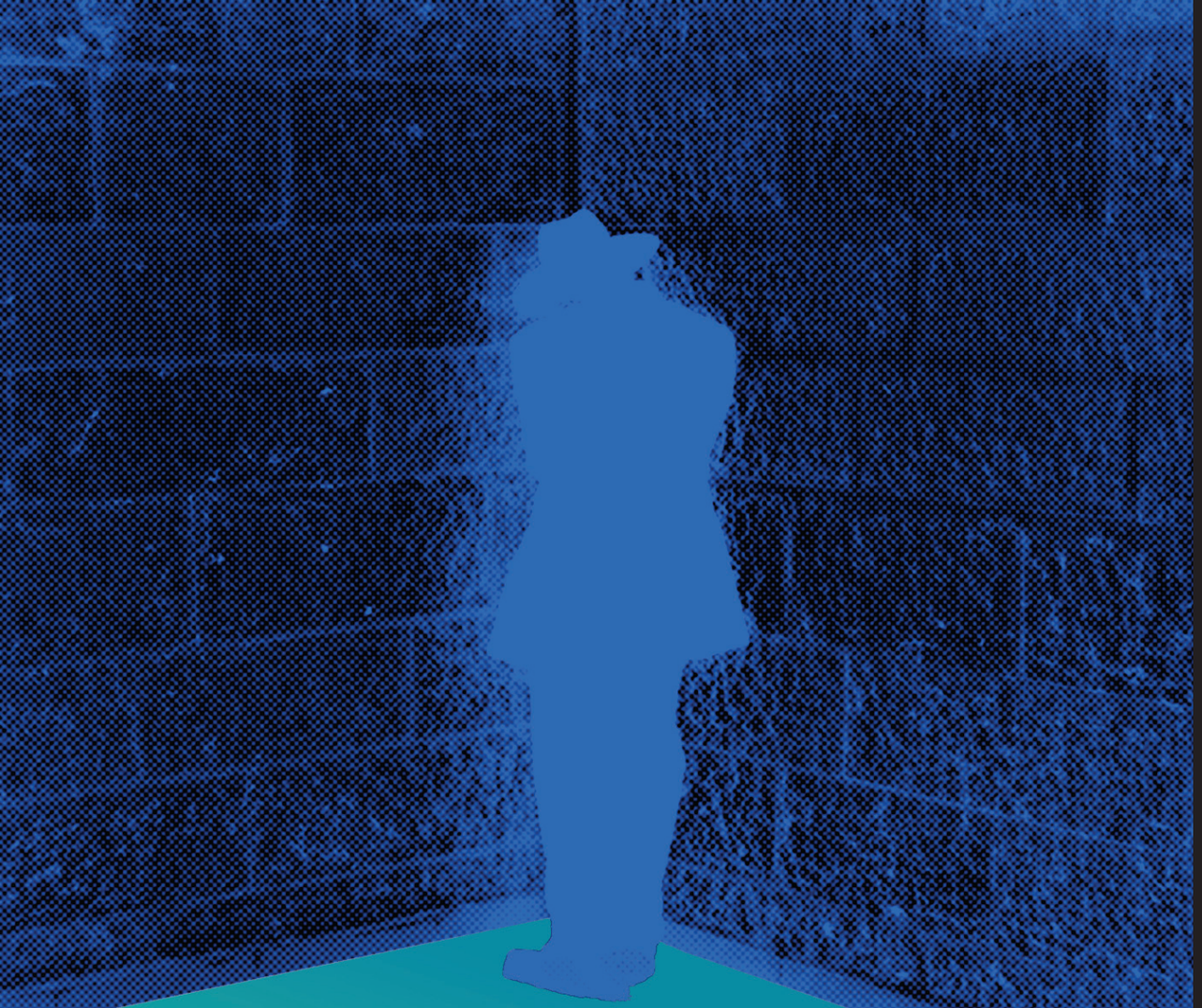

برهوم جرايسي

جهات الضغط والتأثير على دوائر القرار في اسرائيل

«يتضح من متابعة المشهد الإسرائيلي أن إسرائيل شهدت منذ مطلع التسعينيات عدة تغييرات بنيوية، اقتصادية واجتماعية وسياسية متزامنة، عززت من العلاقة بين اتخاذ القرار السياسي وبين الدور الذي تلعبه دوائر الضغط والتأثير، بحيث تغير الكثير من المعايير ومن أدوات العمل التي كانت قائمة منذ العام 1948 وحتى مرحلة مطلع التسعينيات. ومن أهم هذه التغييرات تحول إسرائيل المطرد من دولة رفاه إلى دولة رأسمالية كلاسيكية تتبنى الاقتصاد الحر النيوليبرالي.

لقد بدأت في البروز قوى مؤثرة جديدة، تلعب دوراً مهماً في عملية اتخاذ القرار وعلى رأسها «الأوليغاركية الاقتصادية» التي يطلق عليها، أيضاً كنية «حيتان رأس المال»، وبروز جمعيات يمينية ممولة من جهات لها علاقة بهذه الطبقة تعمل على تهيئة الأجواء لتمرير القرارات التي تخدم مصالحها ورؤيتها وتقف حائلاً ضد قرارات أخرى.»

المـــؤلـــف

برهوم جرايسي: صحافي وكاتب سياسي متخصص بمتابعة الخارطة السياسية في اسرائيل. صدر له آذار عام ٢٠١٣ عن مركز «مدار»، كتاب: «الخارطة السياسية في اسرائيل- انتخابات ٢٠١٣».

ISBN 978-9950-330-98-6

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
فلسطين /رام الله ،المصيون ،عمارة ابن خلدون ،ص.ب1959.
Palestine-Ramallah, alMasyoun, Ibn Khaldoun Building, P.O.Box.1959
تلفون: Tel:+970 2 2966201 فاكس: Fax:+970 2 2966205
الصفحة الالكترونية: http://www.madarcenter.org
بريد الكتروني: Email:madar@madarcenter.org

جهات الضغط والتأثير على دوائر القرار في إسرائيل

برهوم جرايسي

Lobbyists and Influences on Decision-Making in Israel

Barhoum Jaraisi

جميع الحقوق محفوظة

حزيران ٢٠١٤

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

[مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠]

رام الله - الماصيون -عمارة ابن خلدون - ص.ب ١٩٥٩

هاتف : ٢٩٦٦٢٠١ - ٠٢ فاكس : ٢٩٦٦٢٠٥- ٠٢

e-mail: madar@madarcenter.org

http://tiny.cc//ywgg4 facebook

http://tiny.cc//nkdop YouTube

ISBN 978- 9950 -330- 98 - 6

"هذا البحث بدعم من منظمة التحرير الفلسطينية - وحدة دعم المفاوضات"

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله - فلسطين – ص . ب:١٩٨٧

هاتف : ٢٩٨٧٣٤١/٤ ٢ (٩٧٢) فاكس :٢٩٨٧٣٤٢/٦ ٢ (٩٧٢)

E-mail:info@al-ayyam.com www.al-ayyam.com

تصميم الغلاف: حسني رضوان

الفهرس

مقدمة..... ٥

دوائر الضغط والتأثير ١٠

- تغيير توجهات حيتان رأس المال بخصوص الارتباط بين الأمن والاقتصاد..... ١٣
- انقلاب في أسس التفكير – الاقتصاد لم يعد مرهوناً بالأمن ١٩
- ثمن الاحتلال لا يدفعه حيتان رأس المال ٢٢
- حيتان رأس المال والتأثر والتغلغل في أروقة الحكم..... ٢٤
- أشكال تأثير «حيتان المال» على اتخاذ القرار..... ٣٢
- أذرع حيتان المال في أورقة الحكم ٣٥
- السيطرة على وسائل الإعلام ٣٩
- انتقادات دون تقدم ٤٣

دوائر التأثير - مراكز وجمعيات اليمين ٤٥

- إنتاج الهيمنة اليمينية: دور الجمعيات والمراكز..... ٤٨
- حركة «إم ترتسو»..... ٥٢
- «إن جو مونيتور» NGO Monitor ٥٦

- «يسرائيل شيلي» ٥٨
- مجلس «ييشع» ٥٩
- جمعية «إلعاد» ٦١
- «عطيرت كوهنيم» ٦٣
- جمعيات تعني بـ «ببناء الهيكل» ٦٤
- استنتاجات ٦٥

الهوامش ٦٨

مقدمة

ما هي دوائر الضغط والتأثير التي تسهم في صناعة القرار السياسي في إسرائيل؟ وكيف يتم التأثير على متخذي القرار؟ وما هي الأدوات المستخدمة في ذلك؟ وما هي العلاقة بين اتخاذ القرار السياسي وبين تغلغل حيتان رأس المال في إسرائيل في العقدين المنصرمين؟ وكيف تلعب مؤسسات اليمين كحلقة وسط بين رأس المال وبين متخذي القرار؟ وما هو دورها في توجيه الرأي العام وفي تسييره وفق أهدافها؟.

تأتي الدراسة أدناه للإجابة عن هذه الأسئلة، إضافة إلى أسئلة أخرى تتعلق بمسار اتخاذ القرار وعلاقته بدوائر التأثير والضغط.

يتضح من متابعة المشهد الإسرائيلي أن إسرائيل شهدت منذ مطلع التسعينيات عدة تغييرات بنيوية، اقتصادية واجتماعية وسياسية متزامنة، عززت من العلاقة بين اتخاذ القرار السياسي وبين الدور الذي تلعبه دوائر الضغط والتأثير، بحيث أثرت هذه التغييرات على عملية اتخاذ القرار وغيّرت الكثير من المعايير ومن أدوات العمل التي كانت قائمة منذ العام ١٩٤٨ وحتى مرحلة مطلع التسعينيات. ومن أهم هذه التغييرات تحول إسرائيل المطرد من دولة رفاه (على الأقل من ناحية النزعة حتى نهاية الثمانينيات)، إلى دولة رأسمالية كلاسيكية تتبنى الاقتصاد الحر

النيوليـبرالي، وذلك بالتوازي مع دخول مئات الآلاف من المهاجرين الجدد الذيـن كان على الدولة التكيّف من أجل اسـتيعابهم فيها، وعلى الرغم من أن إسرائيل كانت وما زالت دولة مهاجرين، فإن هجرة التسعينيات كانت لها آثار إستراتيجية على إسرائيل في السنوات اللاحقة.[١]

وصلـت إسرائيـل إلى مطلع التسـعينيات وقد أنهكتها السـنوات التي سـبقتها، بفعل الأزمـة الاقتصادية والسياسـية التي أنتجتهـا انتفاضة الحجر الفلسـطينية، في النصف الثاني مـن الثمانينيات، وحالة التضخم الاقتصـادي الكبـير التي سـبقتها، حيث لم تكن إسرائيل سـاحةً ملائمةً للاسـتثمارات المحلية والأجنبيـة، وواجهت في الثمانينيـات هجرة أموال ضخمة للخارج، وهبطت الهجرة اليهودية إليها إلى أدنى مستوياتها.

تأثـرت إسرائيل، أيضاً، مع بداية التسـعينيات بمجموعة من التغيرات الإقليميـة والعالميـة إضافة إلى المحليـة، إذ بدأ ضغـط دولي على إسرائيل لإنهاء الصراع الشرق أوسـطي، وبالأسـاس القضية الفلسطينية، وأيضاً احتلال الأراضي السورية واللبنانية والأردنية، كثمن أرادت الدول الكبرى، وخاصـة الولايـات المتحـدة، جبايته من إسرائيـل، على ضـوء المتغيرات الإقليمية، التي بدأت بتفكك الاتحاد السـوفييتي، وبدء السباق بين الدول الكبرى اقتصادياً، خاصةً الولايات المتحدة وأوروبا، للسيطرة على الأسواق العالمية المفتوحة حديثاً، خاصةً في أوروبا الشرقية، وما تبع ذلك من سباق

١ للتوسـع حول الآثار الإسـتراتيجية للهجرة من دول الاتحاد السـوفيتي في تسعينيات العقد المنصرم انظر ماجد الحاج، **الشتات الروسي في إسرائيل**، ٢٠٠٨ ، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

على مناطق النفوذ الاقتصادي والسياسي، وهذا بالتزامن مع الاستعدادات لشـن الحرب على العراق مطلـع العام ١٩٩١، والتحالـف الضخم الذي أقامته الولايات المتحدة في تلك الحرب.

أفرز الحراك الدولي - مؤتمر مدريد للسـلام في خريف العام ١٩٩١، وما تبعه من مسار أوسلو - حالة انفراج إقليمي غير مسبوق، وتزامن هذا مع فتح أبواب الهجرة لليهود وغيرهم من دول الاتحاد السوفييتي السابق إلى العالم، لتسـتقبل إسرائيل منذ العام ١٩٩٠ وحتى العـام ١٩٩٥ ما يزيد على ٦٠٠ ألف مهاجر، شكلوا يومها حوالى ١٨٪ زيادة على السكان، واستمرت الهجرة لاحقاً، وقد دفع هذا الانفراج السياسي من ناحية، والهجرة من ناحية أخرى، إلى تشـجيع المستثمرين المحليين على العودة إلى إسرائيل، ونقل استثماراتهم إليها. لكن عدا ذلك، فقد شـهدت التسعينيات بروز عاملين مهمين كان لهما أثر مستقبلي واسع في التأثير على اتخاذ القرار السياسي، وهما:

- **تبنـي نظام البرايمرز وأثره على فتح الباب أمام تدخل أصحاب رأس المال في السياسة:**

أقـدم حزب «العمـل» الإسرائيـلي، في العام ١٩٩١، عـلى تغيير أنظمة انتخـاب قيادته ومؤسسـاته القياديـة، إذ اتبع الحـزب النمط الأميركي «البرايمـرز»، في اختيـار رئيـس الحزب الجديـد ومن ثم لائحـة الحزب للانتخابـات البرلمانية التي جرت في ربيع العـام التالي ١٩٩٢، وهو نمط يرتكـز إلى الانتخابات المفتوحة، لكل من يرغـب في الانضمام إلى الحزب، ولـو لغرض المشـاركة في الانتخابات الداخلية للحـزب، حتى وإن كان لا يؤيـده في الانتخابات البرلمانية العامة، ولاحقـاً تبنى حزب «الليكود» هذا النمط ابتداء من منتصف التسعينيات.

وكان هذا التغيير أحد المحاور المؤثرة على التحولات اللاحقة في شكل نظام الحكـم، إن لم يكن الأكثر تأثيراً، إذ إن الترشـح في انتخابات حزبية داخلية كهذه يشارك فيها عشرات آلاف «المنتسبين»، باتت تتطلب من المرشح أموالاً طائلةً، ليسـتطيع تسويق نفسه بين عشرات الآلاف من ذوي حق الاقتراع في الحزب، ولا تتوقف المنافسة بين المرشحين على مجرد الفوز بمكان مضمون في لائحة الحزب، بل أيضاً الارتقاء إلى أقصى ما يكون في مقدمة اللائحة، كي يضمن المرشح لنفسه منصباً حكومياً أو برلمانياً «رفيعاً»، في حال فاز حزبه في الانتخابات، أو كان شريكاً في الائتلاف الحاكم.

ويجـري الحديـث عن أمـوال طائلة، تحتـاج إلى «تبرعـات»، وهذا ما اسـتوعبه كبار أصحـاب رأس المال، ومـن هناك، كانت الطريق سـالكةً جـداً، لتغلغل «حيتـان المال» بقوة أكبر في أروقة الحكم وأذرع المؤسسـة الحاكمة، كما سـنرى لاحقـاً هنا في أكثر من تقرير عُنِـي بهذه الظاهرة، منها تقرير لجنة خبراء.

- **تفتت الأحزاب الكبرى والتحول باتجاه حلبة سياسـية متعددة المراكز:**

في مطلع التسـعينيات من القرن الماضي، كانت الحلبة السياسية ومنها دوائر القرار السـياسي، شـبه ثابتة في معالمها الكبرى، إذ كان في إسرائيل حزبـان كبـيران، وعدة أحزاب صغـيرة، منها ما هو ثابـت، ومنها ما هو متغير، غالبيتها تحوم في فلك واحد من الحزبين الكبيرين، ومن ثم السلطة الحاكمة، وكانـت الأحزاب الثابتة تحتكم إلى مؤسسـات حزبية واضحة، وبرامج سياسية وفكرية تضفي طابعاً ما على الحزب، بموجب المقاييس الإسرائيليـة والصهيونية، إلا أنه مع اتباع أسـلوب البرايمرز، الذي يعتمد

أسـلوب الانتخابات المفتوحة، ويمنح «حق التصويت» لكل منتسب عابر للحزب، انتقل وزن القرار الأهم من أيدي المؤسسـات إلى قواعد (أعضاء) ليست ثابتة، وهذا أضعف مكانة الحزب بمفهومها السابق.

حـدث الأمر الأبـرز حينمـا انتقلت إسرائيـل في العـام ١٩٩٦ إلى اتباع أسـلوب الانتخابـات المباشرة لرئاسـة الحكومة، حتى العـام ٢٠٠١، فقد تلقـى الحزبان الكبيران ضربة قاصمة، من حيث القوة البرلمانية لكل واحد منهمـا، بفعل ما يمكن وصفه بأسـلوب «مقايضة الأصـوات»، بمعنى أن الناخب يمنح صوته لمرشـح رئاسـة الحكومة من أحـد الحزبين الكبيرين، «العمل» و«الليكـود»، بينما يمنح صوته للعضويـة البرلمانية لحزب آخر، وفقد الحزبان الكبيران في انتخابات ١٩٩٦ و١٩٩٩، حتى ٥٠٪ من قوتهما التقليدية في السبعينيات والثمانينيات.

وعلى الرغـم من التخلي عن نمـط الانتخاب المباشر لرئاسـة الحكومة في العـام ٢٠٠٢، بعـد انتخابات ٢٠٠١ لرئاسـة الحكومـة وحدها، فإن الحزبين التقليديين لم ينجحا في اسـترداد قوتهما السابقة التي كانت قبل نمط الانتخاب المباشر، ولهذا بتنا نشـهد برلماناً متشتتاً ومتفتتاً، فيه عدة كتـل برلمانية متقاربة من حيث حجمها، وهذا زاد في كثير من الأحيان من تعقيدات تشكيل الحكومات وثباتها في الحكم.[١]

دوائر الضغط والتأثير

بالتـوازي مـع التغـيرات في السـاحة السياسـية، ونتيجـة للتحولات الاقتصادية التي أخذت منحى التحول إلى سياسات نيوليبرالية؛ فقد بدأت في البروز قوى مؤثرة جديدة، تلعب دوراً مهماً في عملية اتخاذ القرار وعلى رأسـها «الأوليغاركية الاقتصادية» التي يطلق عليها، أيضاً، كنية «حيتان رأس المـال» وبـروز جمعيات يمينيـة ممولة من جهات لهـا علاقة بهذه الطبقـة تعمل على تهيئة الأجواء لتمرير القـرارات التي تخدم مصالحها ورؤيتها وتقف حائلاً ضد قرارات أخرى. شـهدت إسرائيل بروز عاملين جديدين لهما تأثير على اتخاذ القرار:

- الأوليغاركيـة الاقتصاديـة أو مـا اصطلـح على تسـميته «حيتان رأس المـال»، ويقصد بهذه المجموعة كبار الأثرياء الذين تضخمت ثرواتهـم بوتائر عالية جداً في العقدين الماضيين، بسـبب اتسـاع سياسـة الخصخصة والتحول إلى سياسات الاقتصاد النيوليبرالي، بمـا في ذلـك خصخصـة اقتصـاد اتحـاد النقابـات الإسرائيليـة «الهسـتدروت» الـذي كان حتـى الثمانينيات يسـيطر على ٣٠٪ من الاقتصاد الإسرائيلي، مـن شركات بناء وبنى تحتية وأكبر بنك إسرائيلي، وشبكة تسوق وغيرها.

عمل هؤلاء طيلة السنوات الأخيرة على «تحرير» الاقتصاد الإسرائيلي من قوانين العمل القديمة، التي اعتبرها «حيتان المال» عائقاً أمام توسعهم الاقتصادي، وقد نجحوا في هذا كثيراً، كما سيظهر من هذا البحث، وما ساعدهم على هذا، هو تغلغلهم في أروقة الحكم، من خلال تمويل الأحزاب والسياسيين، كما سبق وذكر هنا؛ ما ساعدهم على أن يكونوا جهة الضغط المركزية على سدة الحكم في السنوات الأخيرة، على وجه الخصوص.

- جمعيات المجتمع المدني، وهي الجمعيات التي بدأت تظهر بكثافة في إسرائيل، خاصةً في ظل العولمة، وكانت البداية، بالجمعيات الحقوقية والاجتماعية والإنسانية، وهذه لعبت وتلعب دوراً في تسليط الأضواء على القضايا الإنسانية والحقوقية في إسرائيل، ولكنها لم تكن قادرةً على التأثير المباشر في سدة الحكم، وإذا حققت مثل هذه الجمعيات أياً من الإنجازات، فقد كان هذا في الغالب من خلال جهاز القضاء.

وفي المقابل، تنبّه اليمين الإسرائيلي المتطرف إلى ظاهرة المجتمع المدني، فأقام حركات على شكل «جمعيات» مهمتها الأساسية تطبيق أجندة اليمين على الأرض، من خلال تجنيد المؤسسة الحكومية لها، فحتى وإن كان من هذه الجمعيات ما ظهر في السبعينيات، أو الثمانينيات (اثنتان أو ثلاثة)، فإن طابع عملها شهد قفزة ابتداء من النصف الثاني من التسعينيات وفي سنوات الألفين.

وبفعل أن اليمين واليمين المتشدد يسيطر على الحكم في السنوات الأخيرة، فقد زاد وزن هذه الجمعيات وتأثيرها على نهج الحكومة، وأيضاً في تجنيد الرأي العام لصالح سياسة الحكومة.

الأوليغاركية الاقتصادية أو حيتان رأس المال

أفـرزت التحـولات التـي شـهدها الاقتصـاد الإسرائيـلي والتحول إلى الخصخصـة والاقتصـاد النيوليـبرالي، طبقةً صغيرةً وجديـدةً من كبار أصحاب رأس المال في إسرائيل، ممن تتشابك علاقاتهم في كثير من الأحيان مع متخذي القرار السياسي، وترتبط هذه المجموعة بسبب أعمالها بشبكة مـن العلاقات المتشـعبة مـع حيتان رأس المـال في الخارج. تسـمى هذه المجموعة في الإعلام الإسرائيلي «حيتان المال»، أو «الطغمة المالية».

ويشـير تقرير مجلة «ذي ماركر» الاقتصادية السنوي، للعام ٢٠١٣، إلى أن ثروة أكبر ٥٠٠ ثري في إسرائيل، وصلت إلى ٩٤ مليار دولار، وذلك بزيـادة ١٠ مليارات دولار عـن العام ٢٠١٢، في حـين بلغ عدد أصحاب الملياـرات بالشـيكل ٦٧ مليارديراً، بزيـادة ٧ أثرياء عـن العام ٢٠١٣، ويضم ذلك كل من تبلغ ثروته ٢٧٤ مليون دولار فصاعداً، ولكن عدد من يملك مليار دولار وأكثر، بلغ ٢٤ مليارديراً.[٢]

وسنرى في هذا البحث، كيف تغلغل «حيتان المال» في المؤسسة الحاكمة، أكثـر بكثير مما كان في السـابق، وكيف تغيّرت المفاهيـم والقناعات لدى «حيتـان المال»، فهؤلاء الذين كانوا على قناعة بأن تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي متعلق فقط بالانفراج السياسي والأمني، باتوا اليوم غير آبهين بـكل الأوضاع السياسـية والأمنيـة، إذ إن أهدافهم تتحقـق من دون هذا الانفراج.

- **تغيير توجهات حيتان رأس المال بخصوص الارتباط بين الأمن والاقتصاد**

وصلت إسرائيل إلى مطلع عقد التسعينيات، وقد أنهكتها الأوضاع الاقتصادية التي واجهتها في الثمانينيات، بدايتها كانت بفعل الحرب على لبنان، ولكن الأزمة تأججت أكثر في النصف الثاني من الثمانينيات، بفعل انتفاضة الحجر الفلسطينية، لأنها كانت متداخلة أكثر بمجريات الشارع الإسرائيلي اليومية بالمقارنة مع مجريات الحرب على لبنان.

واجهت إسرائيل في مطلع الثمانينيات نسب تضخم مالي «فلكية»،[٣] إلى أن جاءت الخطة السياسية اللاجمة التي وضعها شمعون بيريس، ولكن هذه الخطة لم تقو لاحقاً على مواجهة الأزمة الاقتصادية التالية، وعلى دفع مسار النمو السريع، بفعل انعكاسات الانتفاضة، والاحتلال المستمر لجنوب لبنان وما أفرزه هذا من قلاقل أمنية.

ومع فتح الاتحاد السوفييتي - قبل تفككه بوقت قصير في العام ١٩٨٩ - أبواب الهجرة إلى الخارج ومن ضمنهم اليهود، ووصول قسم كبير منهم إلى إسرائيل، وما رافقه ذلك من حراك دولي مكثف لحل الصراع، وتراجع حدة انتفاضة الحجر الفلسطينية قياساً بسنوات سابقة، بدأ المستثمرون الإسرائيليون يتنبهون إلى المتغيرات الحاصلة، وبشكل خاص حالة الانفراج السياسي والأمني النسبي، والارتفاع الكبير في عدد السكان، ما يعني زيادة الطلب والاستهلاك، وزيادة المشاريع البنيوية لاستيعاب مئات آلاف المهاجرين، خاصة إذا رأينا أن عدد سكان إسرائيل ارتفع خلال الفترة الممتدة من مطلع العام ١٩٨٩ إلى نهاية العام ١٩٩٤ بأكثر من مليون نسمة (من بينهم ٥٣٠ ألف مهاجر)، وبنسبة تكاثر إجمالية

بلغت ٢٢,٥٪، بمعدل ٣,٦٪ سنوياً، وهذه نسبة أعلى بكثير من التكاثر الطبيعي، الذي كان في تلك الفترة في حدود ٢,١٪ من دون الهجرة.[٤]

بدأت مع الهجرة الضخمة ظاهرة عودة رؤوس الأموال إلى إسرائيل، وأعقبتها عودة المستثمرين الأجانب، ولكن في التسعينيات، كانت تتملك أصحاب رأس المال، ومعهم قطاع واسع من السياسيين والرأي العام، فكرة أن الاستقرار الأمني وأجواء الانفراج السياسي، شرط للنمو الاقتصادي، وكان هذا صحيحاً، إذ إن النمو كان ملموساً أساساً في أرباح كبار أصحاب رأس المال، وفي أرباح أسواق المال الإسرائيلية، كما أن الجمهور في إسرائيل ناله قسط من ثمار النمو، وهذا رأيناه في انخفاض حاد في نسبة البطالة، وأيضاً في ارتفاع الاستهلاك الفردي، وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة.

تفجرت مع نهاية العام ٢٠٠٠ الأوضاع الأمنية، لتستمر على مدى أربع سنوات تقريباً، وتجمدت كلياً العملية التفاوضية، ثم شهدنا عامين من الاستقرار النسبي مقارنة بالسنوات القليلة التي سبقت، لتتفجر الأوضاع مجدداً في منتصف العام ٢٠٠٦، في حربين على قطاع غزة ولبنان، ولاحقاً شهدنا استئنافاً للعملية التفاوضية في ظل حكومة إيهود أولمرت، ٢٠٠٦- ٢٠٠٩.

تجمدت المفاوضات فعلياً نهاية العام ٢٠٠٨، ولاحقاً، ولكن على الرغم من كل هذه الأوضاع الأمنية المتفجرة، فقد شهدت إسرائيل نسب نمو اقتصادي عالية جداً، مقارنة مع النمو الحاصل في الدول المتطورة، ومقارنة مع الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل، ورأينا كيف أن إسرائيل «نجحت» في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، لتكون آثارها

السلبية عليها محدودةً ولوقت قصير، ورأينا كيف أن إسرائيل حافظت على نسب نمو أعلى من باقي الدول المتطورة أيضاً في سنوات الأزمة العالمية وانعكاساتها على العديد من دول العالم.

انعكست هذه **المعطيات، أيضاً، في مفاهيم أصحاب رأس المال وقناعاتهم، ومعهم قادة المؤسسة الحاكمة، ما يعني بنظرهم، أن النمو الاقتصادي لم يعد مرهوناً بالاستقرار الأمني والسياسي،** فمفهوم النمو في نظرهم هو ما يحقق الأرباح لمصالحهم، وهذا هو المتغير الأهم في المفاهيم، أي فك الارتباط أو اشتراط النمو الاقتصادي بالاستقرار الأمني، فكنموذج صغير، بلغت نسبة النمو الاقتصادي في شهري تموز وآب من العام ٢٠٠٦، خلال الحرب على لبنان، ما يقارب ٦٪، في حين أنه في سنوات سابقة، كانت القلاقل والحروب تضرب النمو والحركة الاقتصادية في كل البلاد.

سنرى هذا، أيضاً، في المعطيات الفعلية الأوسع، ولكن المتغير البارز في تركيبة النمو الاقتصادي، هو أن النمو الذي حصل في التسعينيات، وصلت ثماره، أيضاً، للجمهور الواسع، بينما النمو في سنوات الألفين كانت ثماره الأساسية في جيوب أصحاب رأس المال، وما يثبت هذا، هو الفجوة بين نسب النمو الاقتصادي، ونسبة ارتفاع الاستهلاك الفردي، وسنعرف من المعطيات أسباب هذا النمو ومحركاته.

فمنذ العام ١٩٩٠ إلى العام ٢٠٠٠، وهي سنوات الهجرة الكبرى، والعملية التفاوضية المكثفة ومتعددة الاتجاهات، بلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي ما يقارب ٦,٥٪، وكانت تلك في غالبيتها سنوات انفراج سياسي وأمني، ولكن إذا أخذنا سنوات الحكومة الأولى لبنيامين

نتنياهـو ١٩٩٦ - ١٩٩٩، التـي عرقلت المفاوضات، وقـادت إلى توترات أمنية، لوجدنـا أن معدل النمو الاقتصادي بلغ ٣,٥٦٪ فقط، ما يعني أن نسـب النمو في السنوات التي كانت في ظل حكومات حزب «العمل»، التي حركت المفاوضات، بلغت بالمعدل ٧,٦٪.[٥]

أما من حيث الاسـتهلاك الفردي، فقـد ارتفع من العام ١٩٩٠ إلى العام ٢٠٠٠ بمعدل سنوي ٢,٩٪، ومن دون فترة حكومة بنيامين نتنياهو الأولى، يكون الاستهلاك الفردي قد ارتفع في تلك السنوات بنسبة تصل إلى ٣,٦٪.[٦]

كما رأينا أن الاقتصاد الإسرائيلي سجل انكماشاً كبيراً في الأعوام الثلاثة ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣، إذ تقلـص الاقتصاد في العام ٢٠٠١ بنسـبة ٠,٢٪ وفي العام ٢٠٠٢ بنسبة ٠,١٪، وفي العام ٢٠٠٣ سجل ارتفاعاً محدوداً بنسبة ١,٥٪، وكان يعـبر عن حالة ركود، علماً أن النمو الحاصل في ٢٠٠٣ كان بفعل الانتعاش الذي بدأت تشـهده إسرائيـل في النصف الثاني من العام ٢٠٠٣، الذي لم يعوّض عما كان حتى النصف الأول من العام ذاته.

ولكـن منذ العـام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠٠٨ شـهد الاقتصاد معدلات نمو هائلة، وهي سنوات لم يتم التقدم خلالها في العملية التفاوضية، ولم يتـم توقيع أي اتفاق، علاوة على الحربين على غزة ولبنان عام ٢٠٠٦، ثم الحرب الثالثة على غزة في نهاية العام ٢٠٠٨، ونضيف إلى هذا، أن الأزمة الاقتصادية العالمية بدأت تعصف بالولايات المتحدة والدول المتطورة منذ منتصـف العام ٢٠٠٧، وطالت إسرائيل بشـكل طفيف نسـبياً، في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨.

ورأينا أن نسـب النمو في السـنوات الخمـس ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨، كانت بمعدل ٥,٤٪ سـنوياً، أما معدل ارتفاع الاستهلاك الفردي فبالكاد ارتفع

عن ٢٪ بالمعدل، مقابل ٣,٦٪ في سنوات الانفراج السياسي في التسعينيات.[٧]

وباستثناء العام ٢٠٠٩، لكونه ليس عاماً اقتصادياً عادياً، إذ إن المعطيات السلبية فيه كانت نتاج الأزمة الاقتصادية العالمية، وحتى تلك المعطيات جاءت سلبية بدرجة أقل مما كان متوقعاً لها، فقد تأثرت إسرائيل من تلك الأزمة بفعل تراجع صادراتها إلى الدول المتطورة، خاصة أوروبا والولايات المتحدة بفعل الأزمة المستفحلة هناك.

ولكن كيف حصل نمو في سنوات الألفين قريب من النمو في التسعينيات، على الرغم من عدم الاستقرار الأمني، وجمود العملية التفاوضية، ولجم ارتفاع نسبة الاستهلاك الفردي؟.

الإجابة عن هذا السؤال نجدها في الصادرات الإسرائيلية، التي ارتفع حجمها الكمي بمليارات الدولارات من العام ١٩٩٩ إلى العام ٢٠١٢ بما يقارب ٢٥٠٪، وتلاشى عملياً العجز في الميزان التجاري التقليدي الذي عرفته إسرائيل طيلة سنوات وجودها، من العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٩٩، ففي العام ٢٠٠٠ شهدت إسرائيل لأول مرة حالة من شبه التوازن بين الصادرات والاستيراد، وفي العامين التاليين عاد الميزان لصالح الاستيراد ولكن بشكل طفيف، ولاحقا شهدنا في عدد من السنوات فائضاً، بمعنى تفوق الصادرات على الاستيراد.

ففي ثمانينيات القرن الماضي، كانت الفجوة بين الاستيراد والصادرات تتراوح بين ١٨٪ إلى ٢٣٪ لصالح الاستيراد، وفي التسعينيات، تقلصت الفجوة من ١٥٪ إلى ١٠٪، لصالح الاستيراد، ولكن في العام ٢٠٠٠، تفوق الاستيراد على الصادرات بنسبة تقل عن ١٪، وفي سنوات تفجر الأوضاع الأمنية ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣، تراوحت الفجوة من ٣٪ إلى ٨٪ لصالح الاستيراد.

أمــا في ســنوات الألفين اللاحقــة، فبدأنا نــرى تفوقاً للصــادرات على الاســتيراد، ففــي العــام ٢٠٠٩، كانــت الصــادرات أعلى بنســبة ٩٪ من الاستيراد، وتراجعت النسبة إلى ٧٪ في العام ٢٠١٠، وبات الميزان التجاري متقارباً جداً في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ .[٨]

يعنــي هذا أنه حتى ســنوات الألفــين، كان اعتماد الإنتــاج المحلي على الاستهلاك المحلي أعلى بكثير من الاستهلاك الخارجي (الصادرات)، وهذا مــا انقلب في ســنوات الألفين، ما يعنــي أن مصادر النمــو الاقتصادي في إسرائيل تغيرت، وبكلمات أخرى، فإن المستثمرين الإسرائيليين أو الأجانب باتــوا يحققــون أرباحاً أكثــر في الصادرات، ولهذا لا عجــب حينما يقول بنــك إسرائيل في أكثر من تقرير له، في الســنوات الأخــيرة، إن ثمار النمو الاقتصادي لا تصل بما فيه الكفاية إلى الجمهور الواسع وهناك شرائح لا تشــعر بها إطلاقاً (الفقيرة)، وأن ثمار النمو الأساســية تقتصر على كبار أصحاب رأس المال.

يضــاف إلى هــذا، أنه خــلال ســنوات الألفين جــرى تخفيض ضريبة الــشركات مــن ٣٤٪ إلى ٢٥٪ (عــادت إلى ٢٦,٥٪ في العــام ٢٠١٤)، وفي تقديــر تراكمي، يجــري الحديث عن عــشرات مليارات الــدولارات، التي افتقدتها الخزينة العامة وجاءت على حساب القضايا الاجتماعية الأساسية من رفــاه وتعليم وصحة، وحتى بنى تحتيــة، وبطبيعة الحال، فإن هذه الأموال بقيت في جيوب «حيتان المال».

وبالإمكان القول: إن استنتاج البنك المركزي هو الاستنتاج الأهم، كونه اعترافــاً صادراً عن المؤسســة الاقتصادية الرســمية الأهــم، ولكن لحقت ببنك إسرائيل أبحاث مــن مراكز تعنى بالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية،

مثل مركز «أدفا»، الذي قال في تقرير له في شـهر أيار ٢٠١٠: «إن حصة أصحـاب العمـل في إسرائيل من الناتـج العام، في العام ٢٠٠٩، سـجلت ارتفاعاً، في حين أن حصة العاملين سـجلت انخفاضاً. فقد ارتفعت حصة أصحـاب العمـل مـن ١٥٪ في العـام ٢٠٠٨، إلى ١٧٪ في العـام ٢٠٠٩، وفي المقابـل فإن حصة العاملين انخفضت مـن ٦٢٪ في العام ٢٠٠٨، إلى ٦٠٪ في العام ٢٠٠٩، ليسـتنتج المركز أن الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الإسرائيلي في نهاية العام ٢٠٠٨ ومنتصف العام ٢٠٠٩، أضرت أساساً بالعاملين، أكثر بكثير من أصحاب العمل».

ويقـول تقرير «أدفا» ذاته، إن الأعوام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩ كانت سـنوات جيـدة جداً لأصحاب العمل في إسرائيل، فعلى الرغم من الانخفاض الحاد في حصتهـم من الناتج العام مـن ١٤٪ إلى ١٠٪، فإنه منذ العام ٢٠٠٤ بدأت حصة المشغلين ترتفع بوتائر عالية، حتى وصلت في العام ٢٠٠٩ إلى نسبة ١٧٪، بمعنـى آخر، فـإن حصة أصحاب العمل من الناتـج العام ارتفعت خلال ست سنوات بنسبة ٧٠٪. وفي المقابل، فإن حصة العاملين من الناتج العام سجلت انخفاضاً من ٦٦٪ في العام ٢٠٠٠ إلى ٦٠٪ في العام ٢٠٠٩.

- **انقلاب في أسس التفكير – الاقتصاد لم يعد مرهوناً بالأمن**

تعزز هـذه المعطيـات الـواردة الاسـتنتاج بتغيير مفاهيـم وقناعات سياسية اقتصادية في إسرائيل، فأصحاب رأس المال الذين هجروا إسرائيل في الثمانينيات بفعل القلاقل الأمنية والسياسـية، وعادوا إليها مسرعين في التسـعينيات، بفعل الانفراج السـياسي والأمني، كانوا على قناعة بأن هذا الانفراج هو الأساس لدفع عجلة النمو.

ولهـذا كنا نرى أن هؤلاء المسـتثمرين الكبار، كانـوا يدعمون الأحزاب التي تدفع بالعملية السياسية، وأساساً حزب «العمل»، بينما كانت أحزاب اليمين، وأولها حزب «الليكود»، تتلقى الدعم الأسـاسي من كبار أصحاب رأس المال اليهود والمناصرين لهم في الولايات المتحدة.

لكـن التطور الاقتصـادي، والارتفاع الحاد في الصـادرات الإسرائيلية، أكثـر ثباتاً لكبار أصحاب رأس المال، والأربـاح التي يتوخونها من النمو الاقتصـادي، بالإمـكان تحقيقها من خـلال زيادة الصـادرات والانفتاح أكثر على الأسـواق العالمية، وهذا ما تم، ونسـتعيد هنا مجدداً تقرير بنك إسرائيل، بأن ثمار النمو لم تصل إلى الجمهور الواسع.

بات أصحاب رأس المـال في إسرائيل، أمام هذا الواقع، يطالبون بمزيد مـن تفكيك القيود، وتحرير الكثير من القوانين التي اعتبروها ثقلاً عليهم وعـلى حركتهم الاقتصادية محلياً وعالميـاً، وأرادوا قوانين وأنظمة تضمن لهـم حرية حركة أكـبر في الاقتصـاد، وزادت الضغوط مـن أجل تفكيك احتـكارات كبرى، كان للحكومـة فيما مضى حصة فيهـا، وبات لحيتان المال حاجة لتغلغل أكبر في المؤسسـة الحاكمـة، لإحكام القبضة على قرار المؤسسة الاقتصادية الرسمية، وضمان مصالحهم.

وهذا ما دفعهم للبحث عن «حكومات قوية»، ولاحقاً سـمعنا مصطلح «الرجل القوي»، الذي وجده «حيتان المال» بشـخص أريئيل شارون، ثم تمسـك أولئك لاحقاً بشـخص بنيامين نتنياهو، الـذي وضع خلال توليه حقيبـة «الماليـة» – في حكومة شـارون الأولى مطلـع ٢٠٠٣ إلى منتصف ٢٠٠٦ – السياسـة الاقتصادية الأشرس التي عرفتها إسرائيل، وأسـماها شمعون بيريس في حينه «سياسة خنازيرية»، بمعنى شرهة.

ونستطيع القول هنا، إن هذه المتغيرات قادت إلى انقلاب المفاهيم والقناعات التي كانت سائدة بين حيتان المال والمسؤولين في المؤسسة الحاكمة، وهذا ما قاد حيتان المال إلى التخلي عن اهتمامهم بـ «الانفراج السياسي والأمني»، طالما أن أرباحهم والثمار التي يتوخونها، تحققها حكومات يمينية متشددة، تحرر الاقتصاد لصالحهم.

وهذا ما استدركه، أيضاً، اليمين الأيديولوجي المتشدد في إسرائيل، وعرف أن أحد شروط ثبات سيطرته على الحكم، مرهون بتوطيد علاقته بحيتان المال، وتسيير أمورهم من خلال كتاب القوانين والسياسة الاقتصادية، وهذا استنتاج ثبت بشكل واضح بُعيد الانتخابات البرلمانية التي جرت في مطلع العام ٢٠١٣، حين تولى رئاسة تكتل أحزاب المستوطنين واليمين المتشدد ضابط الاحتياط ورجل الأعمال نفتالي بينيت، الذي له ارتباطات قوية جداً بكبار أصحاب رأس المال.

وليس صدفة أن بينيت اختار لنفسه حقيبة «الاقتصاد» واسعة الصلاحيات في حكومة نتنياهو، ودعم السياسة الاقتصادية الشرسة التي انعكست بسلسلة التقليصات في ميزانيتي العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، اللتين أقرتهما حكومة نتنياهو بعد ثلاثة أشهر من بدء ولايتها، وهذا على الرغم من أن الجمهور الذي صوّت لبينيت ولائحته «البيت اليهودي»، في الانتخابات البرلمانية بغالبيته الساحقة من التيار الديني الصهيوني، الذي يُدرج ضمن الشرائح الوسطى، وأحياناً أقل، بفعل كثرة الأولاد في العائلة الواحدة، كما سنرى في هذا البحث كيف أن حركة يمينية متشددة كانت «الذراع الضاربة» لحركات تطالب بتعديلات اقتصادية لصالح الجمهور العام.

- **ثمـن الاحتلال لا يدفعه حيتان رأس المال، والاقتصاد غير متأثر ظاهرياً بالوضع الأمني بسبب سيطرة حيتان رأس المال**

مـن الواضح أن واقع الاقتصـاد الإسرائيلي ليس كمـا يحدده «حيتان المال»، فهم يبحثون عن الربح الآني، ويسعون إلى ضمان تقارير اقتصادية «إيجابيـة» لشركاتهم، لتدل على أرباح عالية، بينمـا الاقتصاد الإسرائيلي يدفع ثمناً باهظاً جراء سياسـة الحرب والاحتـلال، وهذا ما يثبته تقرير «ثمـن الاحتلال» الذي يصدره مركز «أدفا» لأبحـاث القضايا الاجتماعية مرّة كل عامين (التقرير الجديد يصدر في حزيران ٢٠١٤).

وبيّن التقرير الصادر في النصف الأول من العام ٢٠١٢، أن الاحتلال يمنع لحـاق إسرائيل بالـدول المتطورة في الغرب، ويقـول، إن إسرائيل بحاجة إلى نسـب نمو اقتصادي كتلك التي في دول شرق آسـيا، مثل الصين والهند، كي يلحق بالدول المتطورة، إذ تسـعى إسرائيل إلى أن تصبح معطيات الاقتصاد فيها، من حيث مستوى معيشة والناتج العام، كما هي في تلك الدول المتطورة.

ويستعرض التقرير مقارنات في نسـب النمو، فيتبين، أن معدل النمو السـنوي في إسرائيل، منذ العام ٢٠٠١ وحتـى العام ٢٠١١، كان ٣,٣٪، بينما بلغ المعدل السنوي للنمو في الهند في الفترة نفسها ٧,٥٪، وفي الصين ١٠,٤٪، أما في دول الاتحاد الأوروبي ١,٦٪، وفي الدول الصناعية الكبرى «جي ٧» ١,٣٪.

ولكـن كمـا ذكر، وعلى الرغم من أن نسـبة النمـو في إسرائيل أعلى من معدل الدول المتطورة، فإنها بحاجة إلى نسب النمو القائمة في دول شرق آسـيا، مثل الهند والصين، كي تلحق بالمسـتوى المعيـشي القائم في الدول الأوروبية، في غضون سنوات قليلة.

ويقول التقرير: إن الدمج بين الأزمات الاقتصادية العالمية، والأزمات الناجمة عن الصراع المحلي، يخلق فجوة بين النمو في إسرائيل وفي الدول الأخرى، وهذه الفجوة تمس بقدرة إسرائيل على الوصول إلى نسب نمو كما هي في شرق آسيا، وإثباتاً لهذا، فإن التقرير يعرض مقارنة لحجم ارتفاع الناتج بالنسبة للفرد، فيظهر أنه منذ العام ٢٠٠١ وحتى العام ٢٠١١ ارتفع الناتج العام بالمعدل للفرد الواحد بنسبة ١,٢٪، والنسبة ذاتها كانت في ألمانيا، بينما في البرازيل ٢,٣٪ وفي بولندا ٤٪، أما في الهند فكان ٥,٩٪ وفي الصين ٩,٨٪.

ويقتبس تقرير «ثمن الاحتلال» تصريحات لمحافظ بنك إسرائيل المركزي السابق ستانلي فيشر ونائبه السابق، إذ يقول المحافظ فيشر، إنني على قناعة بأنه في ظروف السلام سيكون بإمكان الاقتصاد الإسرائيلي أن ينمو بنسب أعلى بكثير مما هي عليه اليوم، وأن يكون أعلى بنسبة ٥٪ إلى ٦٪ سنوياً مما هو عليه الآن.

ويقول النائب السابق لمحافظ بنك إسرائيل، تسفي اكشتاين: «إن اتفاق سلام من شأنه أن يقود إلى استقرار جيو سياسي، وانخفاض مستوى التهديد، ما يعني أن نسبة النمو الاقتصادي سترتفع رقمياً، بنسبة تتراوح بين ٠,٢٥٪ إلى ٠,٧٥٪ سنوياً.

ولكن، هذه الحقائق لا تؤثر على توجهات أو مواقف «حيتان المال» بسبب نجاحهم في تثبيت واقعهم وأنهم لا يتحملون فعلياً ثمن الاحتلال، وليس صدفة، أن إسرائيل تعد واحدة من أكثر الدول المتطورة اتساعاً في الفجوات الاجتماعية.

• حيتان رأس المال والتأثر والتغلغل في أروقة الحكم

أصدر الباحث في قسم الأبحاث في بنك إسرائيل المركزي كوستنتين كوسينكو في منتصف شهر تموز من العام ٢٠١٠، بحثاً لصالح مؤتمر عقد في تلك الأيام في جامعة تل أبيب،[٩] وأظهر لافتة، بشأن قلة عدد كبار المستثمرين الذين يسيطرون على الاقتصاد الإسرائيلي، وعلى الرغم من أن الحديث عن أربع سنوات خلت، إلا أن شيئاً مهماً لم يطرأ على هذه المعطيات، ويجوز أنها ازدادت حدة، ولكن بصرف النظر عن مدى دقتها فإنها تعكس واقع الحال في إسرائيل.

ويقول بحث كوسينكو: إن ١٧٠٠ شخص في إسرائيل يملكون ٦٥٠ شركة كبيرة، وإن ٢٢ مجموعة اقتصادية تسيطر على ٥٠٪ من الاقتصاد، فهي مثلاً تسيطر على ٥٠٪ من قطاع الاستثمارات، وعلى ٧٠٪ من قطاعي الخدمات والتجارة، ولكن الأمر الأبرز هو أن ١٠ عائلات في إسرائيل تسيطر على ٣٠٪ من الاقتصاد ككل، وهي صاحبة نفوذ ضخم في المؤسسة الحاكمة، وتؤثر على عملية التشريعات، مما ينتقص من شكل النظام الديمقراطي، حسب ما يستنتجه المختصون الذين ناقشوا هذا التقرير في ذلك المؤتمر.

ويرى كوسينكو وزملاؤه، أن قوة تأثير العائلات الثرية على الاقتصاد تتخطى مجال احتكاراتها وعملها، وتصل إلى حد التأثير على التطور المجتمعي والتطور السياسي والاقتصادي. وقال كوسينكو، لدى عرضه البحث أمام المؤتمر: إن «أخطبوط» هو أكثر مصطلح يعبر عن مسألة تركيز غالبية الاقتصاد بأيدي عدد قليل من المالكين وأصحاب رأس المال، فكل واحدة من هذه العائلات تتحرك مثل الأخطبوط، حين تمد إحدى

أذرعهـا إلى أحد قطاعات الاقتصاد، لتلحق بـه ذراع أخرى إلى قطاع ثان وهكـذا، وهذه الملكية المتقاطعـة بين فروع الاقتصـاد المختلفة تزيد من قوة هذه العائلات وتأثيرها على الاقتصاد، والتي تحرص أيضاً على زيادة التنسيق فيما بينها من أجل الحفاظ على سيطرتها.

وأضاف كوسـينكو: إن مسـتوى الاحتكار الاقتصادي في إسرائيل أعلى من مسـتوياته في الدول المتطورة، والمعطيات التـي أوردها البحث تثبت ذلك، فمثلاً في السـويد تسـيطر خمس عائلات على الاقتصاد هناك، وعلى الرغم من ذلك، فشـكل سيطرتها لا يتسبب بالضرر الذي تسببه سيطرة العائلات في إسرائيل، وقال: إن البناء الهرمي للاقتصاد يسـمح للشركات الكبرى بابتلاع الشركات الأصغر.

وشدد كوسينكو على أن هذا المستوى من التركيز الاقتصادي بأيدي هذا العدد القليل من العائلات، يشكل تهديداً حقيقياً للديمقراطية، وحقيقة أن كبار المسيطرين على الاقتصاد اجتمعوا مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو مـن أجل تحديد خطوط السياسـة الاقتصادية للحكومـة، هو أمر في غاية الإشـكالية، وهذا نموذج للتهديد الذي يشـكله الاقتصاد على الديمقراطية، وكان يقصد كوسـينكو بذلك، الاجتماعات التـي عقدها نتنياهو، على وجه الخصوص، لدى عودته إلى رئاسة الحكومة في ربيع العام ٢٠٠٩، وتمهيداً لإقرار الميزانية المزدوجة في حينه، للعامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

كذلـك حذر كوسـينكو مـن أن هذا المسـتوى من التركّـز الاقتصادي بأيدي هؤلاء والاحتكار الناشـئ، يشـكل خطراً أيضاً على الاستقرار المالي والاقتصادي، وحتى في القطاعات التي لا يسيطرون عليها.

أنجزت لجنة من المختصين البارزين في إسرائيل، في شهر أيار من العام

٢٠١٢، تقريراً حول علاقة كبار الأثرياء بالسلطة، برئاسة البروفيسور أبراهام فريدمان، ومن بين أعضائها المحامي إلداد يانيف، الذي كان ذات يوم مستشاراً لرئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك، وعلى الرغم من أنه لم يكن رئيساً للجنة، فإنه كان الاسم الأبرز فيها، كما ضمت اللجنة مختصين في السلك الأكاديمي، وقضاة سابقين، وعسكريين سابقين وغيرهم، وقدمت اللجنة تقريرها إلى مراقب الدولة في شهر حزيران من العام ٢٠١٢.[١٠]

وفحصت اللجنة مدى علاقة كبار أصحاب رأس المال بالسلطة، ويقول المحامي يانيف: «إن في إسرائيل شريحة من العائلات الأكثر ثراء، تحولت إلى طغمة مالية، وهي في طريقها لتحويل الدولة إلى دولة الطغمة المالية، وهذه شريحة صغيرة جداً، تفرض سيطرتها بالقوة وبثرائها، على الموارد وأيضاً على السلطة الحاكمة».

ويضيف يانيف في تصريحات أدلى بها مع تقديم التقرير لصحيفة «ذي ماركر»، «ينظر رؤساء مجالس بلدية إلى العلاقة بين هذه العائلات والسياسيين الكبار، وكيف أن هذه العلاقات تحولت إلى أمر طبيعي شائع، وأن هذا العلاقات تتوطد، وهذا ينعكس على المجالس البلدية والقروية، إذ إن الطغمة المالية بات تأثيرها أكثر على هذه المجالس، وأيضاً على لجان التخطيط والبناء، إذ من خلال هذه القنوات يزداد ثراءهم من خلال السيطرة على الموارد الطبيعية».

ودعا يانيف إلى خلق شفافية في معالجة هذه القضية التي تحولت إلى ضربة لجهاز الدولة وتشكل خطراً على الديمقراطية الإسرائيلية، ولا يمكن معالجة هذه القضية من دون شفافية، وبشكل حاد جداً، وحذّر

من دور مجموعات الضغط الفاعلة في أورقة الكنيست، ودعا الكنيست إلى وضع أنظمة تحد من نشاط هذه المجموعات في الكنيست.

وتقول عضو اللجنة المحامية إيتي ليفني: إن أخطر علاقات أصحاب رأس المال بالسلطة وجدناها في الحكم المحلي، بمعنى المجالس البلدية والقروية، إذ تكشفت هناك مناقصات وعطاءات تم تفصيلها لصالح هؤلاء الأثرياء، ورضوخ رؤساء لهؤلاء الأثرياء وأذرعهم.

ويقول التقرير في مقدمة باب «الالتقاء بين رأس المال والسلطة»: إن الارتباط المتبادل بين رأس المال والسلطة، بحاجة إلى تنسيق بينهم في مسارات متعددة، تخلق نسيج شبكة العلاقات بين الجانبين، ومن بينها قنوات غير مباشرة، مثل وسائل الإعلام، ورسائل خفية، لا تجاهر بوضوح وإنما تمرر رسائل مبطنة، بينما العلاقات المباشرة، تتم من خلال وزراء وأصحاب مناصب ووظائف رفيعة في سلك خدمات الدولة، وبشكل خاص الجهاز التنفيذي، إذ يشير التقرير في طياته بوضوح إلى مدى تأثير كبار أصحاب رأس المال على مسألة التعيينات الكبرى في الأجهزة التنفيذية. ويؤكد التقرير أنه مع تنامي قوة القطاع الخاص في السنوات الأخيرة، تعاظم التخوف من أن أصحاب رأس المال باستطاعتهم دفع مصالحهم بسهولة تامة، وبشكل مرفوض، من خلال السلطة.

ويطرح التقرير أشكال العلاقة بين رأس المال والسلطة، وكما أشرنا في باب سابق، فإن التطورات الحزبية التي حصلت ابتداءً من مطلع التسعينيات من القرن الماضي، مثل اتباع النمط الأميركي «البرايمرز» الانتخابات الداخلية المفتوحة في الأحزاب الكبيرة، لانتخاب رؤسائها وأعضاء هيئاتها العليا، ومن ثم لوائح مرشحي الأحزاب إلى الكنيست،

فتحــت الأبواب على مصراعيها أمــام رأس المال، الذي هرع ليمول حملات المرشــحين الانتخابية كي يفوزوا بمكان متقدم في لائحة الحزب، بشــكل يضمن دخوله إلى الكنيســت، وزيــادة احتمالاتهم لتولي حقيبة وزارية أو مســؤولية رفيعة يســتفيد منها كبار أصحاب رأس المال، وبشكل خاص من مولوا وصولهم إلى الكنيست.

ويقول التقرير: «إن بمقدور رأس المال التأثير على المعركة الانتخابية، إن كان في الانتخابات الحزبية الداخلية (البرايمرز) أو في الانتخابات البرلمانية العامة، أو في انتخابات المجالس البلدية، من خلال تبرعات مباشرة أو غير مباشرة للمرشــحين الذين هم بحاجة ماسة إلى رأس المال، في الوقت الذي يكون أصحاب رأس المال معنيين بهؤلاء من أجل دفع مصالحهم».

وعلى مر الســنين، وعلى خلفية سلســلة كبيرة من قضايا الفســاد التي تكشــفت ومنهــا مــا وصــل إلى المحاكم، وحتــى إلى فرض الأحــكام على المتورطين من منتخبي الجمهور، أو من دافعي الأموال، وضع الكنيســت سلســلة من الأنظمة والقوانين التي تفــرض تقييدات على حجم التبرعات للمرشــحين والأحزاب، والمبالغ التي يصادق عليها القانون هزيلة نســبياً أمام احتياجات المرشــحين، ولهذا فإن الغالبية الســاحقة من «التبرعات» والمســاهمات المالية، ليست مرئية، وليست مســجلة في أي من السجلات، وهــي تكون عــادة غير مبــاشرة، ولا يحتاج المســتفيد إلى الإعــلان عنها، ويستطيع إخفاءها بسهولة.

ويقول التقرير: إنه على الرغم من أن المرشحين ملزمون بتقديم تقارير كاملــة عن حجم التبرعات، وهوية المتبرعين لهــم، وعلى الرغم من الرقابة القائمــة، فإنه في أحيان كثيرة تكون محاولات للتهرب من أوامر القانون،

من خلال تبرعات غير مباشرة، مثل تقديم خدمات سفر غير معلنة، ونشر إعلانات دعم مرشـحين من دون ذكر اسـم من يقف وراء هذه الإعلانات، أو خدمة المرشح من أجل رفع اسمه شعبياً.

ويشـير تقرير اللجنة ذاتها، إلى تقرير المراقب العـام للدولة، الصادر في نهايـة شـهر تشريـن الثاني من العـام ٢٠٠٥، الذي انتقـد فيه تلقي المرشـحين المناصب الجماهيرية - ومنها عضوية الكنيسـت - أموالاً من أصحاب رأس المال، مشـدداً على أن هذه الظاهرة فيها ما يفسـح المجال أمام سيطرة رأس المال على السلطة.

ويستعرض التقرير المسارات التي يسعى فيها أصحاب رأس المال إلى التغلغل في أذرع السـلطة من أجل ضمان مصالحهم، فهم يسعون بداية إلى التدخل في تركيبة الحكومة، وضمان الشخصيات التي دعموها في تولي مناصب قيادية تخدم مصالحهم.

وألمحت الكثير من وسائل الإعلام إلى دور أصحاب رأس المال في دعم تولي رئيس حزب «يوجد مسـتقبل» يائير لبيد منصب وزير المالية، وكذا الأمر بالنسـبة لوزير الاقتصاد نفتالي بينيت، ورئيـس حزب «البيت اليهودي» الذي يحمـل حقيبة دمجت عدة وزارات سـابقة تتعلق بالاقتصاد، وهي الصناعة والتجارة والتشغيل والتخطيط الاقتصادي.

اسـتغربت الحلبة الإسرائيلية كثيراً، التقارب الكبير والتنسـيق الوثيق الذي تكشّـف بعد الانتخابـات بفترة قصيرة جداً، وقبل تشـكيل حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة، بين حزب «يوجد مستقبل»، الذي يقوده من بات وزير المالية، يائير لبيد، وبين حزب المستوطنين اليميني المتطرف، «البيت اليهودي»، الذي يقوده من بات وزير الاقتصاد، نفتالي بينيت.

ظهر حزب «يوجد مستقبل» في الانتخابات كحزب «معتدل ووسط» وعلماني، معقله الأكبر منطقة تل أبيب الكبرى، حصل في الانتخابات على ١٩ مقعداً وحلّ ثانياً من بين الكتل البرلمانية، وفيه تنوعات سياسية من أقصى اليسار إلى اليمين «المعتدل».

أما حزب «البيت اليهودي»، فهو الحزب الذي مثّل أساساً التيار «الديني الصهيوني»، التيار الأساسي بين المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، التي هي معقله الأساسي، وخاض الانتخابات بأجندة يمين متطرف إلى أقصى الحدود.

وبعد الانتخابات شكّل رئيسا الحزبين «جبهة موحدة» في مفاوضات الائتلاف مع حزب «الليكود» برئاسة بنيامين نتنياهو، وقوتهما المشتركة من ٣١ مقعداً، أعطت لهما قوة موازية لحزب الليكود الشريك مع حزب «يسرائيل بيتينو»، وكان مطلب رئيسَي الحزبين واضحاً منذ البداية، وهو منع إشراك كتلتي المتدينين المتزمتين «الحريديم» في الحكومة، تحت شعارات متعددة، مثل، السعي لفرض قانون التجنيد الإلزامي على شبان الحريديم، ولجم وتقليص الميزانيات لمؤسسات الحريديم، ما يعني مطالب ذات طابع اقتصادي.

واتجه رئيسا الحزبين لتولي حقائب اقتصادية رفيعة جداً، ولم يكن بنيامين نتنياهو في ضائقة من هذا التحالف، بل أظهرت الممارسة اليومية على الصعيد الاقتصادي للحكومة بوضوح مدى التوافق بين هذا الثلاثي، الذي قاد سياسة اقتصادية صقرية، كتلك التي اتبعها نتنياهو حين كان وزيراً للمالية في حكومة شارون، من دون كتل الحريديم، أيضاً في تلك الحكومة.

وفي عبارة، ليســت اعتراضية، نشــير أيضاً إلى ما ورد بُعيد الانتخابات البرلمانيــة، مــن أن لبيد حصل خلال حملته الانتخابيــة، على دعم من ٨٧ ثرياً، كل منهم قدم للبيد ضمانات مالية في البنوك بقيمة ٢٧ ألف دولار.

وهــذا المشــهد يوحــي أن «حيتــان المــال» لم يكتفــوا بدعــم الحزبين الكبيرين، ففي الانتخابات الأخيرة بحثوا عن «حصاني طروادة» يتغلغلان في جمهوريــن كبيرين، لكل ميزته، الأول جمهــور تل أبيب الكبرى، حيث الطبقــة العليا الميســورة من الشريحة الوســطى، وهي قــوة اقتصادية، ومنها من قاد حملة الاحتجاجات الشــعبية، والثاني جمهور المستوطنين، القوة السياسية، الأكثر تماسكاً وتشدداً وتفرض الكثير من إملاءاتها على المؤسسة الاقتصادية.

وجــاء في تلخيصــات اللجنــة: «أنه في الســنوات الأخــيرة ظهر تدهور منهجــي في حصانــة المؤسســة الحاكمة، كمــا يظهر في تقارير وســائل الإعلام، والمســارات القضائية، وفي تقارير مراقب الدولة العام، وبالإمكان الافتراض أن ما يصــل إلى الجمهور جزء فقط من الظاهرة، ولا نقول إنه طرف جبل الجليد للظواهر السلبية في السلطة الحاكمة».

ويضيف التلخيص: «بعد ســنوات كثيرة بلغ الســيل الزبى، والظواهر المرفوضة في إدارة القطاع العام باتت أخطر مما يمكن تجاهله، خاصة أن الكثير من الشهود المحترمين الذين مثلوا أمام اللجنة، عبّروا عن قلقهم من الظواهر القائمة، وتكلموا عن تخوفاتهم من عدم وجود أي جهة يقظة لما يجــري في القطاع العام تأخذ على عاتقهــا اقتلاع هذه الظواهر المرفوضة وتعزز معايير الحكم النزيهة».

- **أشكال تأثير «حيتان المال» على اتخاذ القرار**

بعد عام على تقرير لجنة المختصين، صدر عدد خاص للمجلة الشهرية الصادرة عن صحيفة «ذي ماركر» يعالج مسألة «سيطرة» حيتان المال على الاقتصاد الإسرائيلي،[11] وتضمن العدد سلسلة أبحاث ومقالات لخبراء اقتصاد إسرائيليين، ويقول رئيس تحرير المجلة إيتان أفريئيل: «من الممكن رسم صيغة أساسية لشكل سيطرة أصحاب رأس المال على الحكم، بداية فإن رجل الأعمال «ينتسب» لذلك «النادي» (نادي الأثرياء)، ويسعى إلى كسب شخصية كبيرة في الحياة العامة، وحتى أنها مخيفة ومؤثرة، وعادة يكون شخصاً يستخدم أسلوب العصا والجزرة، وبهذا يقلص عدد الذين على استعداد لمواجهته»، ثم يعدد أفريئيل أشكال السيطرة ووسائلها.

- أولاً، يبدأ كبار الأثرياء في السيطرة على شركة أو مجموعة شركات ناشطة، من خلال شراء أسهم وتحويلها لمركز ثقل في قرارات الشركة، وهؤلاء يحصلون على الأموال، على شكل قروض من صناديق التقاعد، وأولئك الذين يوفرون الأموال في صناديق تنشط في أسواق المال، أو أنهم يستصدرون سندات دين خاصة، ويجدون بنوكاً «تسعد» لتقديم المساعدة لهم.
- ثانياً، حينما يصل هؤلاء الأثرياء إلى إدارة الشركات، يعينون مدراء عامين كباراً، ولهم ارتباطات مع المؤسسة الحاكمة، ولهذا، فإنهم يفضلون موظفين كباراً ومسؤولين سابقين في مؤسسات الدولة، أو الحلبة السياسية، كي تكون علاقاتهم بالمؤسسة أسهل، وعادةً ما يحصل هؤلاء على رواتب ومكافآت مالية دسمة، غير مألوفة في السوق، والهدف من هذه الشروط كسب ثقة هؤلاء الموظفين،

كـي يكونـوا مخلصين أكثر للوظيفـة التي يتولونها، وبالأسـاس إخلاصهم لمن عينوهم، في مواجهة باقي الشركاء في تلك الشركات.

- ثالثـاً، يحاول هـؤلاء الأثريـاء خلق علاقـات وثيقة مـع شركات الاسـتثمارات المالية في أسواق المال، وهذا لكون أسواق المال تسهل القـروض لكبار الأثرياء، وحتى أنها تعيد جدولة القروض، في كل مرّة يقترب فيها موعد تسـديد سـندات الدين، ومن أساليب إقامة علاقات مع شركات الاسـتثمارات المالية، شراء أسهم فيها من أجل التأثير عليها أكثر من الداخل.
- رابعـاً، كل واحـد مـن هـؤلاء الأثريـاء يحيط نفسـه بعـدد من «المستشـارين»، منهم في مجال الاستشـارات الاقتصادية وأخرى الحقوقية، والأهم أن يكون المستشارون من ذوي العلاقات القوية مـع جهات عليا في المؤسسـة الرسـمية في الحكومـة والبرلمان، أو المؤسسات المالية والاقتصادية الرسـمية، وخامساً، إقامة علاقات مباشرة مع مسؤولين في المؤسسات الرسمية.
- خامسـاً، الحلبة السياسـية، لأن وزراء وأعضاء كنيسـت قادرون على التأثـير مباشرة على «الإصلاحات» والتعديـلات القانونية، القادرة على رفع أو إسقاط أصحاب رأس المال، وقد رأينا نموذجين لهذا في العامين الأخيريـن، الأول، اللجنـة الخاصة لإعادة النظـر في حصة الحكومة في حقول الغاز التي عثر عليها في البحر الأبيض المتوسط، إذ جرى إحباط توصيـات برفـع حاد لحصـة الحكومـة، والثاني، اللجنـة الحكومية الخاصة لتخفيض أسعار المواد الغذائية، وهي أيضاً انتهت بتوصيات قدمتها للحكومة، وبقيت حبراً على ورق، وليست ذات قيمة جوهرية.

ويقــول أفريئيل: «حينما ننظر من الأعلى، على الأمور الواضحة للعيان والمكشــوفة، وعلى الأمور الخفية، فإن مشهد قوة «نادي الأثرياء» وتأثيره عــلى المؤسســة الحاكمة ومجريات الأمــور مخيف، فــلنــادي الأثرياء مع حلفائه في وســائل الإعلام، تأثير كبير على أســواق المال، واستخدام أموال صناديق التقاعد وتوفيرات الجمهور. كما لديه تأثير على شــكل استهلاك الجمهور، وعلى توجهاتهم وشكل تفكيرهم، وعلى وعي الرأي العام».

ويضيف أفريئيل: «كما لهذا «النادي» تأثير على قادة الجيش والأجهزة الأمنيــة، وهو يمارس الضغوط ويؤثر على رئيس الحكومة، وهو لا يتردد في التأثير والضغط بكل الوســائل على الوزراء وأعضاء الكنيست، وغيرهم من كبار المســؤولين في دوائر القرار، وهكذا، مرة أخرى من خلال وسائل الإعلام، يحاول النادي التأثير بقوة على شكل تفاعل الجمهور مع الأحداث» منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويقــول أفريئيل، إن «النادي» لا يضــم الكثير من الناس، وإنما بضعة آلاف مــن رجال الأعمــال وأصحاب البنوك وشركات الاســتثمارات المالية ووسائل الإعلام، ومسؤولين في الشركات الحكومية والمؤسسات، والشركات الكبرى، ومعهم سياسيون، ولكنه يؤثر على مجريات الأمور.

ويعــرض أفريئيــل نموذجاً ليــس بعيداً لســيطرة حيتــان المال على مجريات الأمور، إذ يعود إلى حملة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها مدن إسرائيــل في صيف العام ٢٠١١، فحينما بدأت الحملة بتوجيه الانتقادات لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وحكومته كلها، حظيت الحملة بتغطية إعلامية واســعة، ولكــن حينما بدأ خطــاب الحملة يتجه، أيضــاً، لانتقاد حيتان المال والشركات الاحتكارية؛ سعت وسائل الإعلام إلى إسكات حملة

الاحتجاجـات تلك، كما يقول أفريئيل، ويقصد أن وسـائل الإعلام الكبرى سعت في كثير من الأحيان إلى التقليل من حجم تلك الاحتجاجات، والتركيز أكثر على الخلافات الداخلية بين الأطراف المحركة ميدانياً لتلك الحملة.

ويطرح أفريئيل نماذج أكثر، مثل، عدم «النجاح» في تخفيض أسـعار البيـوت الباهظة، والتي تعـد من الأغلى عالمياً، وكذا أيضاً بالنسـبة لغلاء المعيشـة مقارنةً بمعدلات الرواتب، إذ هو أيضـاً يعد من الأغلى في العالم، ويقـول: إن أعضاء «النادي» يتذمرون دائماً مـن أوضاعهم الاقتصادية، كي يمنعوا أي تخفيض في أرباحهم السنوية.

• أذرع حيتان المال في أورقة الحكم

انشغلت إسرائيل في السـنوات الأخيرة، على وجه الخصوص، في مسألة كثافـة مجموعـات الضغـط المنتشرة في أورقـة الكنيسـت، فمنها ما هو تابـع لجمعيات ذات طابع اجتماعـي، وقدراتها على التأثـير أقل، ومنها مجموعات ضغـط اقتصادية تديرها شركات علاقـات عامة متخصصة، إذ تشـتري شركات كبرى أو مسـتثمرون كبار خدمات شركات العلاقات العامة هذه، في سـعي إلى تمرير قرارات وسـن قوانين، وحتى إفشال سن قوانين وعرقلة أو تعديل بعضها، بموجب المصالح الاقتصادية.

وغالبـاً مـا يكون لجهـات الضغط مرتكـز في الكنيسـت، مثل أعضاء كنيسـت مقربـين من أصحـاب المصالـح العينيـة، إلا أن هـؤلاء النواب يحتاجون لمساعدة يضمنون فيها الأغلبية لخدمة أهداف ذوي المصالح.

وترسـل شركات العلاقات العامة «وسـطاء»، وهم من ذوي الكفاءات المهنية في هذا المجال، مزودين بأوراق وأبحاث صيغت بشكل يخدم هدف

أصحـاب المصالح، ليطرقـوا أبواب النواب، أعضـاء اللجنة البرلمانية ذات الاختصـاص، كمرحلـة أولى، ومن ثم طرق أبواب جميـع النواب، في حال نجـح تمرير المطلـوب في المرحلـة التشريعية الأولى، وقبيـل التصويت في الهيئة العامة للكنيست.

وهـذه الظاهـرة اسـتفحلت كثيراً في السـنوات الأخـيرة، ولا يمكن أن تخلو الكنيسـت في أي يوم من عمل هؤلاء الوسـطاء، وقـد بادر عدد من النواب في الدورة البرلمانية الـ ١٨ (٢٠٠٩- ٢٠١٣) إلى سن قانون مقيد، وفرض أنظمة جديدة، إلا أن هذه الأنظمة لم تؤثر إطلاقاً على وتيرة عمل مجموعـات الضغط، فهـي بطبيعة الحـال عرفت كيف تلتـف على هذه الأنظمة، وتواصل عملها كالمعتاد.

وقال تقرير سـابق لصحيفـة «ذي ماركر»: إن هنـاك مكاتب علاقات عامـة، تسـتثمر ملايين الـدولارات في هذا العمل، **وحسـب معطيات عن العام ٢٠١٢، فقد كان يعمل في الكنيست ٦٤ «وسيطاً»، يعملون ضمن عـدة شركات، تمثـل حـوالى ٢٠٠ شركـة تجاريـة ضخمـة في إسرائيل، يملكها كبار الأثرياء، مثل شيري أريسون وهـي أكبر مالك في أكبر بنك إسرائيلي «هبوعليم»، وموزي فارطهايم، وسامي عوفر وغيلا ماؤور، وغيرهـم، ولم تغب عـن قائمة الشركات، أي من الـشركات الكبرى في إسرائيـل، التي تـصرف كل واحدة منهـا ميزانيات ضخمـة، من أجل تسيير عمل هؤلاء الوسطاء.**

وكثيرا ما تتحدث وسائل الإعلام، من حين إلى آخر، عن إفشال أو تشريع قوانـين، لها علاقة مبـاشرة برأس المـال، وقد برز دور كبـار الأثرياء في السـنوات الأخيرة، في سعيهم لتخفيف حدة قانون يمنع تعدد الاحتكارات

وتشــعبها، والذي أقره الكنيست في الشهر الأول من العام ٢٠١٤، بعد أن جرى تداوله برلمانياً على مدى يقارب أربع ســنوات، وســبق ذلك أحاديث في أورقة الحكم فترة مساوية لا أقل، ليخرج في نهاية المطاف قانون مليء ببنود من شأنها أن تقلص الهدف الذي جاء لأجله القانون.

ويقــول المحلــل الاقتصادي إيتان أفريئيل، في مقــال له في صحيفة «ذي ماركــر»: «في إسرائيل كمــا في غالبية دول العالم يســيطر رجــال الأعمال على الاقتصاد فيها من خلال الســيطرة على المؤسســات المالية، وعلى أموال الآخرين، بمعنى أموال الجمهور، وعشية إقرار قانون منع تعدد الاحتكارات وتشــعبها، فإن إسرائيل لا تختلــف كثيراً عن الولايــات المتحدة، كما كانت عليه قبل نحو قرن، فالغالبية باتت تعلم أن **نحو ٣٠ عائلة تســيطر على نصف الشركات التي يتم تداول أســهمها في البورصة**، وأن نصف أموال الاعتمادات التي يقدمها سوق المال في إسرائيل، هي أموال صناديق التقاعد للجمهور في إسرائيل، والمبلغ المقدّر بنحو ٦٧٥ مليار دولار».

بــات القانون يمنع أن يكون لشركة «مسلســل» شركات تابعة، أي أن القانون يسمح أن يكون لشركة ما «شركة تابعة» أو «شركة ابنة»، ولكن يُحظر على الشركة التابعة أن تشكل شركة تابعة لها، كذلك، فإن أصحاب الشركات الكبرى، حينما يريدون الاستثمار في شركات في قطاعات أخرى، عليهم أن يحصلوا على موافقة لجنة حكومية خاصة برئاسة المسؤول عن التقييدات الاقتصادية في السوق الإسرائيلية.

وفي نهاية المطاف وضع القانون ســقفاً عاليــاً جداً، يلزم من يتجاوزه بالفصل بين مصالحه، والســقف المطروح حــوالى ١١ مليار دولار، أو أن حجــم مبيعاته في كل شركة يصل إلى حــوالى ١,٦ مليار دولار، وهذا ليس

منطقياً، ولا يقطع الظاهرة، لأنه سـقف عـال وفق المقاييس الإسرائيلية، حسـب ما يؤكده خبراء اقتصاد، وهذا يشكل إحدى ركائز الاستنتاج بأن القانون الذي جاء ليقلل عدد الاحتكارات التي بيد جهة اقتصادية واحدة، تم تفريغه من مضمونه، ومن الصعب رؤية أنه سـيغير شـيئاً في الوضع القائم، وهذا نتاج لقوة تأثير حيتان المال على المؤسسـة الحاكمة بأذرعها كافة.

كما برز في الصيغة النهائية للقانون المقرر، استبعاد وسائل الإعلام من جوهر هذا القانون، على الرغم من أنها باتت قطاعاً اسـتثمارياً سياسـياً، أكثـر منه اقتصادياً، دورها الأسـاسي دعم توجهات حيتـان في إسرائيل، ودعم السياسـيين الذين يخدمـون مصالح «الحيتـان»، وهي بحد ذاتها وسـيلة دعم المسـتثمرين للسياسـيين، إذ تبين أن القانون سـيسري على وسائل الإعلام بعد ١٧ عاماً من إقراره في الكنيست، أي في العام ٢٠٣٠.

وهذا لأن القانون سـيدخل حيز التنفيذ في العام ٢٠١٥، بينما سـيبدأ تنفيذه رسـمياً في شركات وسـائل الإعلام بعد ثلاث سنوات، أي في العام ٢٠١٧، ولكن في العام ٢٠١٥، سـيبدأ تطبيق قانون يسمح للمستثمرين بالحصول على حق بث في القنوات التلفزيونية التجارية لمدة ١٥ عاماً، ما يعني أنه حينما سـيبدأ تنفيذ قانون منع «تعددية الاحتكارات» في وسائل الإعلام، يكون قد سبق ذلك اتفاقيات مبرمة لا يمكن نقضها على مدى ١٥ عاماً أخرى.

• السيطرة على وسائل الإعلام

استفحلت في السنوات الأخيرة ظاهرة السيطرة على وسائل الإعلام التجارية الكبرى في إسرائيل، من قبل كبار المستثمرين، وبشكل خاص على الصحف الكبرى ومحطات التلفزة واسعة الانتشار، وخاصة القناتين الثانية والعاشرة، وهذه القضية طرحت أكثر من مرّة على بساط البحث في الكنيست وفي أوساط معينة.

فسوق الإعلام سوق ضعيفة، والأرباح فيها قليلة جداً وهامشية، وغالبية الأطر التي تعمل فيها في السنوات الأخيرة تعاني من تراجع مالي كبير جداً، يجعلها غير حصينة في وجه الأزمات، وأحد أسباب هذا الضعف، التغيرات المتسارعة في سوق الإعلام، وأمام وضع كهذا، تتحول وسائل الإعلام من ذراع للمسؤولية تجاه المجتمع، إلى ذراع إستراتيجية لحماية مصالح أصحاب رأس المال.

فكثير من المال تدفق في السنوات الأخيرة على وسائل الإعلام، وأعاد «التنفس الاصطناعي» لوسائل إعلام عديدة، مثل القناة العاشرة للتلفزيون، وشركة «ريشت» التي تدير قسماً من القناة الثانية للتلفزيون، وصحيفة «معاريف»، وهذه الأموال لم يتم رصدها لأهداف استثمارات مالية ربحية.

وحقيقة أن أصحاب رأس المال يوظفون أموالهم بهذا الشكل، وعلى الرغم من الوضع الاقتصادي القائم في وسائل الإعلام، تعكس ظاهرة الاحتكارات في الاقتصاد الإسرائيلي، وتركيز الكثير من المصالح بأيدي عدد قليل من المستثمرين، وهذا الأمر يخلق حواجز تحافظ على الكارتيلات والاحتكارات الكبرى في وجه أي منافسة محتملة.

ويقول أفريئيل[١٢] إن وسائل الإعلام من شأنها أن تصبح أداة مساعدة لمنع إزالة هذه الحواجز، وتقلل من الحماسة للمنافسة، وهذا يعني حماية مباشرة لمصالح أصحاب رأس المال، «وهذه البيئة المسممة» آخذة بالاتساع في جميع وسائل الإعلام، وشيئاً فشيئاً باتت متعلقة بالمتمولين فيها، أكثر من التعلق بالرسالة التي تحملها الصحافة، فهذا ما جرى في صحيفة «معاريف» التي تنازع منذ سنوات طويلة، وغيرها من وسائل الإعلام.

ويلفت أفريئيل، إلى أن وصول كبار المستثمرين إلى وسائل الإعلام، لا يتم فقط من خلال شراء الأسهم والمساهمة، بل بإقامة علاقات مباشرة مع أصحاب وسائل الإعلام، أو كبار أصحاب الأسهم، وقد تكون هذه العلاقات شراكات في شركات اقتصادية أخرى، ويركز أفريئيل النظر على تشعب علاقات عائلة موزس، التي تملك صحيفة «يديعوت أحرونوت»، متهماً الصحيفة بأنها تحمل أجندة صاحب الجريدة.

ولاحظنا في السنوات الأخيرة تقلبات كبيرة جداً في خارطة وسائل الإعلام الكبرى في إسرائيل، فحتى التسعينيات كان الإعلام الإسرائيلي «موصوماً» باليسار، بقصد اليسار الصهيوني، وكانت توجه له حراب اليمين المتطرف، وبالفعل فإن الأقلام الأبرز في الصحافة الورقية، ونجوم الإعلام الإلكتروني المرئي والمسموع، كانوا في غالبيتهم محسوبين على اليسار واليسار الصهيوني، وهذا ما أضفى على الإعلام الإسرائيلي طابع «الجرأة».

ونذكر في هذا المجال خطاب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في الحملة الانتخابية التي سبقت انتخابات ربيع العام ١٩٩٩، والذي اشتهر بـ «خطاب خائفون»، وكان يقصد بذلك الإعلام الإسرائيلي ويتهم العاملين فيه كمن يخافون من نتنياهو ولهذا يهاجمونه.

ولكن تدريجياً بدأت تحولات كثيرة في وسائل الإعلام، أيضاً على مستوى العاملين فيه، وكان لهذا قسط من التحولات اليمينية في الشارع الإسرائيلي، ولكن في العام ٢٠٠٧، دخل لاعب جديد في الحلبة الإعلامية، الثري العالمي الأميركي اليهودي شلدون أدلسون، الذي أصدر في منتصف ذلك العام صحيفة يومية مجانية «يسرائيل هيوم»، وكانت سبقتها بهذا النمط صحيفة صغيرة أخرى، اقتصر توزيعها في حينه على شبكة القطارات.

ومنذ يومها الأول ظهرت «يسرائيل هيوم» بتوجهات يمينية مناصرة لشخص بنيامين نتنياهو، الذي كان يقود في حينه حزب «الليكود» المعارض، ومعروف عن أدلسون، أنه أكبر مالك في العالم لشركات القمار والمراهنات، من لاس فيغاس وحتى الشرق الأقصى مثل هونغ كونغ وغيرها، وهو أكبر داعم للحزب الجمهوري الأميركي، إذ بلغ ما صرفه أدلسون على هذا الحزب في الانتخابات الداخلية والعامة الرئاسية في الولايات المتحدة التي جرت في خريف العام ٢٠١٢ أكثر من ٩٥ مليون دولار، ونستطيع القول إن هذا فقط ما تم البوح به.

ورويداً رويداً اتسعت «يسرائيل هيوم»، حتى باتت في هذه المرحلة الصحيفة الأكثر انتشاراً في إسرائيل، وقفزت عن الصحيفة الأكبر في العقود الأربع الأخيرة «يديعوت أحرونوت»، وباتت تنافسها على نسبة التوزيع اليومي، ٣٩٪ لـ «يسرائيل هيوم»، و٣٨ لـ«يديعوت أحرونوت»، ويراهن أصحاب الخبرة، بأنه لو تم بيع «يسرائيل هيوم» كباقي الصحف اليومية التقليدية، لهبط توزيعها إلى ٥٪ بسبب مضامينها الضعيفة، ولكن النتيجة التي يريدها أدلسون قد حققها، وهو انتشار الكلمة السياسية اليمينية المتشددة.

وغالبـاً ما نـرى الصحيفة تتجـاوز تقاليد المهنـة الصحافية، خاصةً حينمـا تفتـح النار على صحف تهاجم سياسـة نتنياهـو وحكومته، وفي صفحات هذه الصحيفة، الصيغـة الثانية الدفاعية، في مواجهة كل حملة انتقادات في وسـائل الإعلام لحكومـة نتنياهو وأحزاب اليمين، وهناك من يرى أن هـذه الصحيفة هي «خير مثال» لعلاقة رأس المال بالسـلطة، إذ تربط أدلسون بنتنياهو صداقة قوية.

ساهمت هذه الصحيفة، في انهيار ما كانت الصحيفة الثانية في إسرائيل في العقود الأربع الأخيرة، وحتى الصحيفة الأولى في العقدين اللذين سـبقا العقـود الأربعة، صحيفـة «معاريف»، التي بيعت أكثـر من مرّة وهي في حالة إغلاق، وجرى بيع مطابعها، أما الشـاري الأخير لمطابعها وموقعها على الإنترنت، فهو ليس إلا أدلسون ذاته.

كذلك صرح الوزير المكلف بالإعلام الرسمي، غلعاد أردان في شهر آذار ٢٠١٤، أنه ابتداء من ربيع العام ٢٠١٥، سـيتم وقف رسوم سلطة البث الرسـمي، التي يدفعها المواطنون سـنوياً، وهي خطـوة تمهد إلى تصفية وسـائل الإعلام التابعة للقطاع العام، ما يعني خطوة نحو الاستغناء عن الإعلام الرسمي، وخصخصة وسائل الإعلام القائمة فيه.

كل هذا يعني أن واقع الإعلام الإسرائيلي الحالي، من حيث سيطرة حيتان المال عليه، سـيكون أكثر حدة وتقلصاً لعدد المالكين له، ما يجعل الإعلام الإسرائيلي أسـيراً بيد عدد أقل من ذوي المصالح الخاصة، وهذا سينعكس على ظاهرة تبعية السياسة في دائرة القرار بمختلف مستوياتها لهؤلاء.

• انتقادات دون تقدم

كثرت في السـنوات الأخيرة التقارير الرسـمية التي تنتقد بشكل مباشر أو غـير مباشر، علاقة رأس المال بالسـلطة، أو أكثر دقـة، تنتقد ما تفرزه هـذه العلاقة مـن قوانين وأنظمة، خاصـةً إذا تكلمنا عـن تقارير مراقب الدولة العام، الذي انتقد في تقرير له في نهاية العام ٢٠١٣ [١٣]، عدة أنظمة وقوانين تخدم أصحاب رأس المال، ومنها قانون «تشـجيع الاستثمارات»، الـذي درّ مليـارات الـدولارات عـلى عدد قليل مـن الشركات في السـنوات الأخيرة، كما انتقد التقرير شكل التعامل مع قانون منع تعدد الاحتكارات، السابق ذكره وأقره الكنيست في الشهر الأول من العام ٢٠١٤، ولكن هذه الانتقادات رغم أهميتها، وأهمية المؤسسـة الصـادرة عنها، فإنها لم تلق تجاوباً أو تصحيحاً، وكل المؤشرات تشير إلى استفحال ظاهرة تغلغل رأس المال بالسلطة، لأن كل هذه القوانين والأنظمة «المعدلة» لا تعالج الجوهر.

انتقد تقرير مراقب الدولة قانون «تشـجيع الاسـتثمارات» الذي يقدم امتيـازات ضريبيـة بقيمة ١,٤ مليار دولار سـنوياً لـشركات كبيرة وفق مواصفات معينة، وبدأ تطبيق القانون في العام ٢٠٠٥ وعلى مدى السنوات اللاحقـة، تبين أن عـدداً صغيراً من الـشركات يحظى بهـذه الامتيازات، وبشـكل خاص شركة الأدوية «طيفع»، التـي حصلت حتى العام ٢٠١١ على ما يفوق ٤ مليارات دولار.

كما انتقد التقرير تنازل حكومة نتنياهو السابقة، وبعد أيام قليلة من انتخابـات ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣، عن ضرائب بقيمة تعادل ٨ مليارات دولار، عـلى الأرباح التي حققتها الشركات الإسرائيلية في نشـاطها خارج إسرائيل، وجبت منها أقل من مليار دولار.

إضافة إلى إفساح المجال لتلاعب كبرى الشركات بأموال صناديق التقاعد في الأسواق المالية، ما شكّل خطراً عليها في سنوات الأزمة الاقتصادية، كما انتقد التقرير التلكؤ في إقرار قانون الحد من تعدد الاحتكارات.

وعلى الرغم من الضجة التي أثيرت حول هذا التقرير، فإن شيئاً لم يتغير، والغرض من عرضه هنا، هو عرض جانب مما يحققه كبار أصحاب رأس المال من مكاسب وامتيازات من المؤسسة الحاكمة، التي باتوا يتحكمون أكثر من ذي قبل بهوية الأشخاص الذين يتولون المسؤوليات فيها.

دوائر التأثير - مراكز وجمعيات اليمين

تعمـل دوائر القـرار في إسرائيل، وبالذات الحكومة والكنيسـت، تحت ضغـوط، ولكـن أيضاً تحـت تأثـير جمعيـات ذات طابع سـياسي، وفي الفحـص الدقيق، نلاحظ روابط بين هذه الجهـات ورأس المال، وفي هذه الحالة أيضاً، من الصعب الإمسـاك بكامل الحقيقة، لأن أطرافها ليسـت معنية بكشفها أمام الرأي العام، لما يثبت الخلل في مسار اتخاذ القرار في المؤسسة الحاكمة ومحيطها.

ويجري الحديث الآن عن جمعيات «المجتمع المدني»، وبما أن من يتربع على عرش الحكم الإسرائيلي في السـنوات الأخيرة، اليمين واليمين المتشدد، فإن التأثير الجوهري على القرار والنهج السياسي، هو من نصيب جمعيات ومراكز تابعة لليمين المتشدد، وفي المقابل تجري محاربة جمعيات ومراكز حقوقيـة، لها توجهات حقوقية أو مناقضة لتوجهات اليمين، والقصد أن لجمعيات اليمين وحركاته أذرعاً طويلةً في داخل المؤسسـة الحاكمة، وفي حالـة حكومتي بنيامين نتنياهو السـابقة والحالية، سـنرى هنا أن لعدد من جمعيات اليمين وحركاته، أسـماء داخل دائرة الحكم، إما أنها أسماء كانت مؤسِّسَة أو ناشطة بارزة في هذه الحركات، وباتت الآن تساعدها في أروقة الحكم على تمرير مشـاريعها ذات الطابع السـياسي والاستيطاني،

وحتــى مســاعدتها في تمرير مشــاريع قوانين وقــرارات حكومية، تخدم أجندة اليمين المتشدد.

فهــذه الحركات والجمعيات اليمينية، ليســت بحاجة إلى إقناع حكومة اليمين المتشــدد بالأجندة السياسية التي تحملها، ولكن من ناحية أخرى، تعمــل هذه الحــركات على خلق أجــواء في داخــل دوائر القرار، تســاعد عــلى تمرير أجندتهــا، وإن اقتضت الضرورة، فإنها تشــن حملة إعلامية ضاغطــة، كما جرى في حالة منهــاج موضوع «المواطنــة» (المدنيات) في المدارس، خلال حكومة نتنياهو السابقة ٢٠٠٩- ٢٠١٣، حينما مورست ضغوط من أجل إقالة مدير القسم في حينه، ومن ثم تغيير المنهاج لجعله أكثر صهيونية.

والرابط الأوضح بين هذه الحركات ومؤسســات السلطة، كما سنرى في استعراض هذه الحركات هنا، هو الجانب التمويلي، وأيضاً الوقوف بالعلن، من خلف مبــادرات قوانين وقرارات حكوميــة أو برلمانية، وبهذا نرى، أنه في الوقــت الذي تفتح فيه أبواب مؤسســات الحكم أمام حركات وجمعيات اليمين، يتم تضييــق الخناق أمام الجمعيات الحقوقية، التي تلاحق قضايا حقوق الإنســان، وحقوق الإنسان الفلسطيني إما في إسرائيل أو في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، أو تلك التي تلاحق جرائم الاحتلال وجيشه.

عالج الكنيســت في الدورتين البرلمانيتين الحالية والسابقة، عدة قوانين وقــرارات برلمانية تهــدف إلى ضرب الجمعيات، التي ينســب إليها اليمين الإسرائيــلي «اليســارية»، لكونها تنادي بحقوق الإنســان، وتلاحق جرائم الاحتــلال بحق الفرد والشــعب الفلســطيني، وتلك التــي تعنى بحقوق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

ومن أبرز الجمعيات المستهدفة من اليمين، نرى مركز «بيتسيلم»، الذي يُعنى بحقوق الإنسان الفلسطيني في الضفة والقطاع، وجمعية حقوق المواطن، ومركز «عدالة» الحقوقي ومركزه في حيفا، وحركة «السلام الآن»، التي يرتكز نشاطها الأبرز على الاستيطان، و «الصندوق الجديد لإسرائيل»، وهو مركز محسوب أكثر على توجهات يسارية صهيونية، وغيرها من المراكز، التي تتلقى تمويلاً من مراكز تمويل أوروبية وأميركية.

فمثلاً في الدورة البرلمانية السابقة، أقر الكنيست تشكيل لجنتي تحقيق مع هذه المراكز بشأن تمويلها، وجرى إجهاض القرار بعد إقراره بالقراءة الأولى، وقبل عرضه لاحقاً للتصويت بالقراءة النهائية، بفعل ضغوط عالمية ومحلية مورست على الحكومة ورئيسها بنيامين نتنياهو، كذلك، مُدرج على جدول أعمال الكنيست عدة قوانين من نواب اليمين المتشدد، كالتي تدعو إلى فرض ضريبة بنسبة ٤٥٪، أو تقييد حجم التبرعات الخارجية، لتلك الجمعيات «التي تنشط ضد السياسة الإسرائيلية»، أو «ضد الجيش الإسرائيلي»، أو «تشارك في إعداد تقارير ضد الجيش والحكومة»، وغيرها من المواصفات، وهذه القوانين فيما لو طرحت على الهيئة العامة للكنيست ستحظى بأغلبية، إذ إنها تلقى تأييداً في صفوف المعارضة البرلمانية الحالية، بمعنى من النواب المتدينين المتزمتين «الحريديم»، ولكن الحكومة تتجنب طرح القوانين كي لا تثير غضب دول أوروبية وجهات حقوقية عالمية.

- **إنتاج الهيمنة اليمينية: دور الجمعيات والمراكز**

تفتح الكنيست أبوابها على مصراعيها أمام نشاط جمعيات اليمين، ونرى مندوبين عنها في أبحاث الكثير من اللجان البرلمانية، حيث يتنقلون بين مكاتب أعضاء الكنيست، وحصل أكثر من مرّة، أن ضغطت هذه الجمعيات على نواب للمشاركة في أبحاث برلمانية لصالح اليمين، فصحيح أن الكنيست يسمح، أيضاً، بنشاط جمعيات حقوقية، أو حسب التسمية الإسرائيلية «يسارية»، فإنه بفعل التوازنات السياسية، والجنوح نحو اليمين، نلمس حراك جمعيات اليمين أكبر بما لا يقاس بالجمعيات الحقوقية.

فعلى سبيل المثال في يوم ٢٦ شباط ٢٠١٤، بحثت الهيئة العامة للكنيست مسألة «السيادة» على الحرم القدسي الشريف، بمبادرة النائب المتطرف من حزب الليكود، موشيه فيغلين، وحينما عرض فيغلين طلبه على الهيئة العامة للكنيست في نهاية كانون الثاني ٢٠١٤، لم يوجد في الهيئة العامة سواه هو ونائب آخر ورئيس الجلسة وجرى إقرار الطلب بأغلبية صوتين، بمعنى أن فيغلين طرح طلبه أمام قاعة فارغة عملياً.

ثم ثارت ضجة حول تنفيذ الطلب، والإسراع في طرحه على الهيئة العامة، وكانت توجهات من حزب «الليكود» ورئيسه بنيامين نتنياهو لمقاطعة الجلسة، التي أثارت غضب الجانبين الفلسطيني والأردني على وجه الخصوص، ولكن على مدار يومين تحرك ناشطون من اليمين المتشدد بين مكاتب النواب وحثوهم على حضور تلك الجلسة، فشارك عشرات نواب اليمين، فيما كان «الضاغطون» يجلسون في مقاعد الجمهور في القاعة يتابعون ويراقبون سير الجلسة، وهذا نموذج صغير وعيني لما هو أخطر وأكبر بكثير.

يمكن أن نشير إلى ثلاثة اتجاهات لعمل جمعيات اليمين

- الاتجاه الأول: **إعداد مشاريع ميدانية**، تسعى إلى تنفيذها بمساعدة المؤسسة الحاكمة، وأحياناً تمويلها، خاصة فيما يتعلق بالاستيطان والمشاريع الاستيطانية، وما يترتب عليها من مصادرة أراض ووضع اليد عليها، وحتى تغيير معالم القدس المحتلة من حفريات ومحاولات وضع اليد على الحرم القدسي الشريف.
- الاتجاه الثاني، **العمل على تجنيد الرأي العام لصالح أجندة اليمين المتشدد**، ولصالح سياسة الحكومة إن كانت مطابقة لهذه الأجندة، وهذا من خلال سلسلة من المسارات، حملات إعلامية، والتغلغل في وسائل الإعلام، ونشاطات جماهيرية وغيرها.
- الاتجاه الثالث، **تقديم مشاريع قوانين من خلال المؤسسة الحاكمة**، والوقوف من خلف ملاحقات سياسية لجمعيات وجهات وشخصيات ذات توجهات مناقضة لتوجهات اليمين المتشدد.

فعلى سبيل المثال، مطروح على جدول أعمال الكنيست منذ سنوات، قانون ما يسمى «قانون القومية»، وهو واحد من أخطر القوانين التي عرفها الكنيست في السنوات الأخيرة، ويمنح هذا القانون مكانة عليا ومتفوقة لليهود ولغتهم، ويكرّس التمييز ضد المواطنين العرب ولغتهم، التي بموجب القانون إياه، ستلغى صفة «لغة رسمية ثانية» عنها، ويعطي القانون «شرعية» لمنح أفضلية لليهود في المسكن ومكان العمل والتعليم وغيرها من القضايا.

ومن المفارقات أن هذا القانون الذي تنقل بين أيد كثيرة، من نواب حزب «كديما» المعارض في الدورة البرلمانية الـ ١٨ (السابقة) بشخص آفي ديختر،

وحتى رئيس الائتلاف الحاكم في الدورة الحالية الـ ١٩، النائب ياريف لفين، هو من إعداد حركة «إم ترتسو»، وهذه الحركة بالذات، ومعها حركات أخرى، بذلت جهوداً جمّةً لإجراء تغييرات في المنهاج المدرسي والجامعي.

فعلى مستوى المدارس، عملت هذه الحركات على استقالة مدير قسم موضوع «المواطنة» (المدنيات حسب التسمية في إسرائيل)، في وزارة التعليم، وتغيير كتاب التعليم لجعله أكثر صهيونية، لتغيب عنه مفاهيم حقوق الإنسان، كما أن هذه الحركات عملت على تغيير مدير قسم المناهج في وزارة التعليم، وكل هذا جرى في عهد الوزير السابق غدعون ساعر.

كذلك عملت هذه الحركات ضد أقسام العلوم الاجتماعية والسياسية في جامعات إسرائيلية، خاصة قسم العلوم الاجتماعية في جامعة «بن غوريون» في جامعة بئر السبع، وحتى السعي إلى إغلاق القسم، وملاحقة الكثير من المحاضرين ذوي التوجهات اليسارية، أو اليسارية الصهيونية في عدد من الجامعات الإسرائيلية.

وتبقى مسألة التمويل هي اللغز الأكبر لهذه الجمعيات والمراكز، لأن ما هو منظور لا يشمل الحقيقة كلها، فالميزانية المعروضة، مثلاً، لحركة «إم ترتسو» لا تتلاءم مع حجم نشاط هذه الحركة الضخم، ولهذا فإن الاعتقاد السائد هو أن لهذه الجمعيات مسارات تمويل غير مباشرة تضمن عملها بقوة، أو تمويلاً ليس مسجلاً، على الرغم من أن الأمر مناقض لقانون الجمعيات الإسرائيلي.

ويقول تحقيق أجرته الصحافية نير حسون ونشر في صحيفة «هآرتس» (مرجع رقم ١١)، «إنه خلافاً لجمعيات اليمين، فقط جمعيات اليسار تتمتع بتبرعات حكومات ومنظمات دولية، ولو من باب أنه لن تجد حكومة في العالم، أو منظمة دولية، تتبرع للنشاط الاستيطاني، وعلى

الرغم من ذلك، فإن جمعيات اليمين لا تعاني من نقص في الميزانيات، بل عــلى العكس، فمن خلال الاطــلاع على التقارير الماليــة لجمعيات اليمين، يظهــر تدفق ثابت وقوي لأموال المتبرعين الأفــراد، وعلى الغالب هم يهود أثريــاء في الخــارج، وبمبالغ أكبر من تلــك التي تنجح جمعيات اليســار في تجنيدهــا من صناديق حكوميــة (أجنبية)، وفي المقابل، فإن شــفافية جمعيات اليمين في الكشف عن مصادر التمويل، هي في الغالب أضعف من تلك التي لخصومهم من اليســار». ويبين التقرير، أن مســجل الجمعيات الإسرائيــلي ســمح لجمعية «إلعاد» بعدم الكشــف عن جــزء من مصادر تمويلها، كي لا تشوش على نشاطها الاستيطاني وتضر بجهات المتبرعين، رغم قانون الشفافية الملزم.

ويقول التقرير ذاته: إن جمعيات اليمين تتلقى دعماً حكومياً إسرائيلياً إما مباشراً، أو من خلال «منحها» إدارة مشاريع تابعة لسلطات الاحتلال، كمــا هــو الحال مع جمعية «إلعاد» الناشــطة في القــدس المحتلة، إضافة إلى أن تحقيقــات صحافيــة بيّنت أكثر من مــرّة أن «الوكالــة اليهودية» (الصهيونية) قدمت أموالاً لهذه الحركات، أو ساعدت على نقل أموال لهذه الحركات اليمينية، ونستعرض حالتين ضمن استعراض أبرز الجمعيات والحركات هنا.

ونقرأ في هذا التقرير: «على الغالب فإن تدفق الأموال النقدية على جمعيات اليمين معقد، والشــفافية فيه قليلة جداً، مقارنة بجمعيات اليســار، فمثلاً، لكل جمعية يمين كبيرة تنشــط في مجال الاســتيطان وشراء أملاك شركات مجمعيــات تابعــة لها، والتفســير الذي تقدمــه الجمعيات لهــذا الأمر، هو الحاجة لإخفاء أسماء البائعين الفلسطينيين، لئلا يتسبب لهم الأمر بالسوء،

ولكن هذا الأمر يشكل صعوبة في معرفة مصادر تمويل هذه الجمعيات».

وتبين من تحقيقات وتقارير صحافية، أن كبار أصحاب رأس المال يساهمون، أيضاً، في تمويل حركات اليمين وجمعياته، وكانت حالة تم توثيقها، أن أبرز حركة لليمين المتشدد «إم ترتسو» دافعت عن «حيتان المال» في مشروع استخراج الغاز، ضد حركات اجتماعية طالبت بحصة أكبر لخزينة الدولة من الغاز المستخرج من البحر الأبيض المتوسط.

ونستعرض فيما يلي أبرز جمعيات ومراكز اليمين المتطرف التي تدور في فلك السلطة الحاكمة والمؤسسات الرسمية، والتي تؤثر فعالياتها المختلفة على توجهات الرأي العام الإسرائيلي من جهة وعلى نزع الشرعية عن الجمعيات اليسارية وتسعى إلى تحويلها إلى جمعيات مارقة؛ وهو ما يؤدي إلى بناء أجواء يمينية تسهل من اتخاذ القرارات التي تخدم مصلحة اليمين الإسرائيلي وتقف عائقاً أمام الأجندات الأخرى.

- **حركة «إم ترتسو»**

«إم ترتسو»[١٤] (إن شئتم) هي حركة اليمين المتطرف الأبرز من حيث حجم نشاطها في أورقة الحكم ومن ضمنها أورقة الكنيست، ومختلف المؤسسات، من تعليمية واقتصادية وغيرها، وقد تأسست في العام ٢٠٠٧، بعد أشهر قليلة من انتهاء الحرب الإسرائيلية على لبنان، التي اندلعت في منتصف تموز ٢٠٠٦ واستمرت نحو شهر، وفي عنوانها العريض تدعو الحركة إلى «تعميق المفاهيم الصهيونية»، وقد اشتقت اسمها من مقولة مؤسس الصهيونية ثيودور هيرتسل: «إن شئتم فهذه ليست أسطورة»، بمعنى إقامة دولة لأبناء الديانة اليهودية.

ومن أبرز نشـاطات هـذه الحركة، دعـم الأجندة اليمينيـة المتطرفة، ومحاربة كل ما هو خارج السرب، مثل كليات في جامعات كبرى، ومناهج دراسـية جامعية ومدرسـية، وتلاحق جمعيات ومراكز وشخصيات ذات توجه سلامي ويسـاري، ويسـاري صهيوني، إضافة إلى ملاحقة النواب العرب وشـخصيات سياسـية عربية بسبل شـتى، كما تقف الحركة من خلف مبادرات قوانين وقرارات حكومية، ذات توجه عنصري.[١٥]

ويبرز اسـم «إم ترتسـو» في الآونة الأخيرة كمن تشجع مجموعات من المواطنين العرب تؤيد الخدمة في الجيش الإسرائيلي، وحتى مقاومة ظاهرة رفض الخدمة العسـكرية المنتشرة بـين أبناء الطائفـة العربية الدرزية، وهي تشـجع ما يسمى «طاقم التجنيد المسـيحي» الذي ظهر على الملأ في العامـين الأخيرين، وبقي حراكه محدوداً جداً، وزيادة أعداد «المتطوعين» من أبناء العشائر البدوية.

وترتكز الحركة في نشاطها المتشعب على الانتشار بين طلبة الجامعات والكليات الإسرائيلية، وترتكز في تمويلها المعلن، على اشـتراكات أكثر من ١٥٠٠ عضو مسجل في الحركة، كجمعية إضافة إلى جمع تبرعات، وقسم كبـير من التبرعـات يصل من جهـات أميركية يهوديـة ويمينية مناصرة للصهيونية، ولكن حجم التبرعات السنوية التي يتم التداول به في وسائل الإعـلام، في حدود مائة ألف دولار بالمعـدل، لا يمكنه تفعيل هذه الحركة، مقارنة بمسـتوى المعيشـة، والتشـعب الضخم لعمل هذه الحركة، التي تفرض الكثير من الأجندات على الوزارات والمؤسسات الرسمية.

ويظهر من عـدة تحقيقات أن هذه الحركة تتمتع بتحويل متشـعب، في غالبيته ليس مكشـوفاً، ولكن في يـوم ٢٣ كانون الثاني ٢٠١١، نشر ملحق

صحيفــة «هآرتس» تحقيقاً حول تمويل هذه الحركة ليتبين أن «التبرعات» المالية لها في ذلك العام تضاعف أربع مرات عن العام الذي سبقه، ومن بين الأســماء التي تبرعت لتلك الحركة شركات ضخمة يملكها أثرياء كبار، مثل مجموعة «عيزرائيلي» التي تملك واحدة من أكبر شبكات المجمعات التجارية، وثلاثــة أبــراج ضخمة في تل أبيــب، كما وصلت التبرعــات من شركة أخرى لصناعــة المجوهرات، وعلى الرغم من أن الحديث يجري عن آلاف الدولارات، وهذه تبقى مبالغ «هزيلة»، فإنها مؤشر واضح على استعداد أصحاب رأس المال في إسرائيل لدعم جمعيات ومراكز التطرف في إسرائيل، وكما ذكر بداية فإن الحقيقة الكاملة لا يمكن الوصول إليها، ولكن مؤشراتها واضحة.

ونعطي نموذجاً آخر، لعلاقة رأس المال بالجمعيات اليمينية المتشددة، ففي العام ٢٠١٠، انطلقت عدة حملات في إسرائيل، تطالب بزيادة حصة الدولــة مــن مردود الغــاز الطبيعــي، إذ كان في حينــه أن الدولة تحصل على نســبة هشــة جداً من مردود الغاز، من خلال ضرائب وحصة أرباح تــتراوح بين ١٠٪ إلى ٣٠٪، وفق اتفاقيــات التنقيب الأولية، ولكن بعد أن تم اكتشاف حقول ضخمة جداً، ثارت جهات اجتماعية كثيرة في إسرائيل تطالــب برفع حصة الدولــة، ومن بين هذه الجمعيــات والأطر «صندوق إسرائيل الجديدة»، وكان من المفترض أن هذا الجدل ليس له صلة باليمين واليســار في إسرائيل، بل هو مسألة اقتصادية اجتماعية، إلا أنه من المثير، أن من هبّ لمهاجمة هذه الحملة بالذات، كان حركة «إم ترتسو».

وانتشرت حينها تقارير في وسائل الإعلام كلها عن مهاجمة «إم ترتسو» لـــ «صنــدوق إسرائيل الجديــدة»، الذي كانت تترأســه النائبة الســابقة البروفيســور نعومــي حزان مــن حركة «ميرتــس»، و«الطاقــم للحراك

المدني»، الذي كان يقوده النائب السابق الحاخام ميخائيل ملكيئور، وهو من وجوه حركة «ميماد» الدينية، المنشــقة قبل ســنوات طويلة عن حزب «المفدال»، ولحركة «ميماد» توجهات سلامية.

اتهمت «إم ترتســو» الحــركات المطالبة برفع حصــة الدولة من الغاز الطبيعي، بأنها تهدف إلى عرقلة استخراج الغاز من قبل المستثمرين، ومن بينهم الثري يتســحاق تشــوفا، من أجل دعم الغاز المصري، وجرى نشر إعلانــات في الصحــف تظهر فيها صور للحاخام ملكيئور والبروفيســور حزان مع إلباسهم الكوفية، بهدف التحريض الواضح عليهما.

ونقــرأ في تقرير موقــع الإنترنت «نعنــع ١٠»، التابع للقنــاة العاشرة للتلفزيــون الإسرائيلي، أن تمويل حملة «إم ترتســو» هــذه، بلغ في حدود ٧٠٠ ألف دولار، إلا أن مصدر التمويل بقي «مجهولاً»، ولكن من الواضح أن مــن يمَول حملة كهذه، لــه مصلحة مباشرة بأرباح الغاز، ومن المؤكد، وبعيــداً عن نظرية المؤامــرة، أن حركة «إم ترتســو» حصلت على مقابل آخر، للقيام بهذه الحملة المضادة أصلاً لمصلحة الجمهور العام، الذي من حقه الاستفادة من الموارد الطبيعية.

وبحسب تحقيق صحيفة «كاكليست» في يوم ١٩ آب ٢٠١٠ [١٦] فإن الحركة تلقت في العام ٢٠٠٩، تمويلاً من «الوكالة اليهودية» (الصهيونية) بما يعادل في ذلك العام ١١٠ آلاف دولار، وادعت الوكالة في حينه أنها ستحقق في الأمر.

- **«إن جو مونيتور» NGO Monitor[١٧]**

«إن جـو مونيتـور» مركز بعيد عن الواجهة الإعلامية، وأسـاس نشـاطه يتلخـص في ملاحقـة الجمعيـات والمراكـز الحقوقيـة الناشـطة في إسرائيل ذات التوجهـات الحقوقيـة والسـلامية، وتلـك التي تلاحق جرائـم الاحتلال والاسـتيطان، وأسـاس الملاحقـة يتلخـص في متابعـة مصـادر تمويل هذه الجمعيـات، كما أنه يقدم لهيئات حقوقية دولية، منها لجنة حقوق الإنسـان التابعة للأمم المتحدة، تقارير حول حقوق الإنسـان في دول الشرق الأوسـط، في محاولة لطرحها كتقارير موازية للتقارير التي يتم إعدادها ضد السياسة والممارسات الإسرائيلية والاحتلال.

ويعـرف المركز بنفسـه في صفحته على الإنترنت بأنـه يقدم معلومات وأبحاثـاً «معمقة عن تقاريـر المنظمات غير الحكوميـة، التي تدعي أنها تدفع بحقوق الإنسـان، وأجندتها إنسانية»، حسب التعبير الوارد، بقصد تقديم تقارير تنقض تقارير الجمعيات الحقوقية.

ويشير «إن جو مونيتور» بوضوح، إلى أنه يهدف من نشاطه إلى طرح تقارير بديلة لتقارير حقوق الإنسـان التي تنتقد الممارسات الإسرائيلية، وجعلها محوراً في حوارات الرأي العام العالمي والإقليمي.

وحسـب ما يقوله مسؤولون في مراكز إسرائيلية، فإن هذا المركز يقف من وراء مبادرات قوانين وقرارات في الكنيسـت لمحاصرة عمل الجمعيات السلامية والمراكز الحقوقية، والتي ذكرنا هنا عدداً منها، مثل قانون وضع شروط مشـددة لإمكانية حصول هذه المراكز على تمويل خارجي، وحتى مشروع قانون يهدف إلى تعديل قانون الجمعيات، بحيث يكون مفروضاً على كل جمعية الاعتراف بإسرائيل «دولة يهودية» والالتزام بعدم ملاحقة

الجيش وجرائمه، ومشروع قانون لفرض ضرائب بنسبة ٤٥٪ على أموال التبرعـات التي تصل إلى مراكز حقوقية وسـلامية، وغيرها من مشـاريع القوانـين التي طرحت بكثرة على أجندة الكنيسـت في السـنوات الخمس الأخيرة، ولكن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يلجم هذه المبادرات، كي لا يتلقى انتقادات من هيئات حقوقية ودول في العالم.

وفي تحقيق موسـع لصحيفـة «**هآرتس**» عن هـذه الجمعية للصحافي أوري بلاو، بتاريخ ١٠ شـباط ٢٠١٢،[١٨] نلمـس العلاقة القوية بين «إن جـو مونيتور» ودائـرة الحكم، ومن بين هذه الروابـط، وجود علاقة بين هذه الجمعية، وبين «المركز الأورشليمي لشؤون الجمهور والدولة» الذي يترأسه دوري غولد، المستشار الذي ارتبط اسمه بنتنياهو لسنوات طوال، وفي عدة مناصب تولاها نتنياهو، وحتى الآن يعد غولد من الدائرة القريبة جـداً من نتنياهو، وهذا عدا أن نشـاط «إن جو مونيتـور»، يخدم أجندة اليمين المتشـدد وحكومة نتنياهـو ذاتها، التي تضيق ذرعـاً بالجمعيات الحقوقية.

وفي التحقيـق الصحافي ذاته، نـرى أن هذه الجمعية تلقت تمويلاً هي، أيضاً، مـن «الوكالة اليهودية»، ومن أحد كبـار أثرياء إسرائيل، إذ يظهر مـن تقارير الجمعية، أنهـا حصلت في العام ٢٠١٠ عـلى ما يعادل ١٦٠ ألـف دولار مـن «الوكالة اليهوديـة» (الصهيونية)، وادعـت الوكالة أنها عملت عـلى نقل أموال من الخارج للجمعية، ولكـن هذا يعني أن الوكالة جنـدت أموالاً لجمعية «إن جو مونيتـور»، كذلك يتبين أن الجمعية ذاتها حصلـت في العام ٢٠١٠ عـلى قرابة ٢٨ ألف دولار مـن صندوق «متان» الإسرائيلي، الذي تموله الثرية شيري أريسون، صاحبة أكبر أسهم في أكبر

بنك إسرائيلي «هبوعليم» وتعد من أكبر خمسة «حيتان مال» في إسرائيل. وهذا رابط آخر، يشير إلى العلاقة بين جمعيات اليمين وحيتان المال في إسرائيل.

وحسب التحقيق ذاته، فإن «إن جو مونيتور»، أيضاً، تتبع أسلوب التستر على «المانحين»، إذ يتبين أنها توجهت إلى مسجل الجمعيات الإسرائيلي في العام ٢٠١١، بطلب التستر على اسم متبرع، قدم للجمعية تبرعاً بقيمة ٢٧ ألف دولار، وتبين في نهاية المطاف أن التبرع جاء من صندوق «أوريون» الذي يمول «مركز أوريون لأبحاث مخطوطات البحر الميت (مخطوطات قمران)» في الجامعة العبرية، وهو أيضاً صندوق يمول جمعيات اليمين في إسرائيل.

- **«يسرائيل شيلي»**

حركة «يسرائيل شيلي، تأسست في العام ٢٠١٠، على يد الشابة أييليت شكيد، وضابط الجيش في الاحتياط نفتالي بينيت، وكلاهما عمل قبل ذلك العام في مكتب من كان رئيساً للمعارضة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، وفي العام ٢٠١٢، بات بينيت، رئيساً لائتلاف أحزاب المستوطنين واليمين المتدين المتشدد «البيت اليهودي» وقاده في الانتخابات التي جرت في مطلع العام ٢٠١٣، وبات وزيراً للاقتصاد، فيما احتلت شكيد موقعاً متقدماً في اللائحة، ما منحها عضوية الكنيست حالياً.

نشطت «يسرائيل شيلي» بالأساس في العمل على تأليب الرأي العام الإسرائيلي ضد المنظمات والحركات والجمعيات ذات التوجه اليساري واليساري الصهيوني والمناهض للاحتلال، ونظمت العديد من المظاهرات ضد توجهات تلك الأطر وحملاتها.

ولاحقـاً تطور عمـل الحركة في اتجاهات أخرى، فمثـلاً قادت حملةً ضد إذاعة الجيش بزعم أنها ذات توجهات «يسـارية»، وتسـوق جهات معادية لإسرائيل، وكان الهدف منها الإطاحة بعاملين في الإذاعة، وتغيير برامج فيها.

وفي العـام ٢٠١١، سـعت «يسرائيـل شـيلي» لتكـون جزءاً مـن حملة الاحتجاجات الشـعبية التي اندلعت لخمسة أسـابيع في صيف ذلك العام، ولكنها سرعان ما انسـحبت من تلك الحملـة، بزعم أن في قيادتها رافضين للخدمة العسكرية وجهات يسارية، ولكن التقدير أن انسحابها جرى حين بدأت الحملة توجه انتقاداتها لكبار أصحاب رأس المال.

ولاحقـاً مـدت الحركة يدها لما يسـمى مجلس «ييشـع»، وهو مجلس المسـتوطنات في الضفـة الغربيـة، وكان حتى العـام ٢٠٠٥ يضم أيضاً مسـتوطنات قطاع غزة، ونشـطت الحركـة في إسرائيل لتسـويق أجندة ذلك المجلس لفرض ما يسـمى «السيادة الإسرائيلية» على الضفة الغربية المحتلـة، وهذا المطلـب الذي يحمله بينيـت وكتلته النيابيـة، في الائتلاف الحاكم الذي يشارك فيه، برئاسة بنيامين نتنياهو.

- **مجلس «ييشع»**

مجلـس «ييشـع» هو اختصـار للأحـرف الأولى لـ «يهودا والسـامرة (الضفة) وغزة (القطاع)»، وهـو يوحي لكثيرين، وكأنه مجلس حكومي رسمي، لما له من دور ضليع في المؤسسة الحاكمة على مدار أكثر من ثلاثة عقود فيما يتعلق بالاستيطان.

أقيم هذا المجلس في العام ١٩٨٠، ويضم قادة المسـتوطنين وأحزابهم وحركاتهم، وبشـكل خاص رؤسـاء المسـتوطنات، وهو مجلس مسـجل

كجمعية، ولكنه ينشط بمستوى هيئة حكومية، ويؤخذ موقفه بالحسبان في دوائر القرار الإسرائيلية، ومنه تخرج أسماء تصل إلى مناصب رفيعة جداً في مؤسسات الحكم، وأيضاً في الكنيست والحكومة، فمثلاً وزير الإسكان الحالي أوري أريئيل، من كتلة «البيت اليهودي» كان ذات يوم رئيساً لهذا المجلس، والعديد ممن كانوا في إدارة هذا المجلس وصلوا إلى الكنيست، ومنهم من تولى مناصب وزارية.

يعمل هذا المجلس على وضع الكثير من المخططات الاستيطانية في جميع أنحاء الضفة، وقبل ذلك أيضاً في قطاع غزة، ويعمل على التنسيق بين رؤساء مجالس المستوطنات، وينظم عمل حركات المستوطنين، لدى مواجهة أي مخططات حكومية قد تحد من الاستيطان في أي مرحلة من المراحل السابقة.

ولهذا المجلس ذراع يعمل على توسيع الاستيطان، وهي حركة «أمانا»، المتخصصة في البحث عن سبل للسيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية، ومنها الخاصة، وفي كثير من الحالات ارتبط اسم «أمانا» بعقود بيع أراض وعقارات مزيفة.

يتغلغل مجلس المستوطنات في أورقة الحكم، وأحزاب اليمين تعمل بتنسيق مع هذا المجلس، لما لديه من تأثير سياسي على المستوطنين، رغم تعدد أحزاب المستوطنين والمنافسة بينها، وأيضاً بينها وبين أحزاب اليمين مثل الليكود ويسرائيل بيتينو.

وتمويل هذا المجلس يتم من خلال تبرعات «سخية» من أثرياء، وخاصة من أثرياء يهود ومناصرين للحركة الصهيونية في العالم، وبشكل خاص الولايات المتحدة، كما أن المجلس يتلقى مساهمات ثابتة، من الميزانيات الحكومية التي تحول إلى مجالس المستوطنات، وكانت حركة «السلام

الآن» قـد التمسـت إلى المحكمة العليا ضد تمويل هـذا المجلس من الميزانيات الحكومية التي تحول للمسـتوطنات، وقد أوقفـت المحكمة العليا التمويل في العـام ٢٠٠٤ كأمر احترازي، إلا أنها في العام ٢٠٠٦، قررت أن مسـاهمات المستوطنات في ميزانية مجلس المستوطنات «أمر قانوني».

- **جمعية «إلعاد»**

جمعية «إلعاد» واحدة من عدة جمعيات ومراكز تابعة لليمين المتشدد وأساس نشاطها في القدس المحتلة، وتهدف إلى توسيع الاستيطان، واسم الجمعية هو اختصار لعبارة «إلى مدينة دافيد»، وتتخصص هذه الجمعية التي أقيمت في العام ١٩٨٦، بالسيطرة على حي سلوان في القدس المحتلة، وحول أسـوار القدس المحتلة، وأيضاً الحفريات في محيط المسجد الأقصى المبارك وتحته.

وتعمل الجمعية، بمسـاعدة سـلطات الاحتلال في المدينة على السيطرة على عقارات، بشـكل خاص في حي سلوان، وهي شريكة في مخطط تدمير حي البستان داخل حي سـلوان، لإقامة «متنزه» بزعم أنه «المتنزه» الذي كان يتنزه فيه «الملك» (النبي) داود.

وتنفـذ الجمعيـات حفريات ضخمة في محيط حائـط البراق ومن حي سـلوان إلى ما هو تحت المسجد الأقصى المبارك، بالتعاون مع دائرة الآثار الإسرائيليـة، وفي الآونة الأخـيرة، بدأت الجمعية تنشـط في جبل الزيتون، وبشكل خاص في المقبرة اليهودية القديمة ومحيطها.

وتبلـغ ميزانيـة الجمعية السـنوية ما يقارب ١٦ مليـون دولار، وهي تتلقـى دعماً من أثريـاء يهود ومناصرين للحركـة الصهيونية في العالم،

إضافة إلى دعم حكومي إسرائيلي، من خلال تمويل الجمعيات، إضافة إلى إسناد مشاريع تقرها سلطات الاحتلال في منطقة حائط البراق وسلوان في المدينة المحتلة، وتكشف التقارير تباعا مدى العلاقة الوثيقة بين الحكومة وبلدية الاحتلال في المدينة، وبين جمعية «إلعاد».

ونقرأ في تقرير صحيفة «هآرتس»[١٩] أنه في العام ٢٠٠٨ بلغت ميزانية جمعية «إلعاد» ١٦ مليون دولار، من بينها ١٣ مليون دولار جمعتها من تبرعات، وهذا لا يشمل تمويل مشاريع مباشرة، لا تدخل في حسابات الجمعية، وهذه تعد ميزانية ضخمة لجمعية، فمثلاً ميزانية سبع جمعيات حقوقية وسلامية في إسرائيل، بينها حركة «السلام الآن» و«جمعية حقوق المواطن» و «مركز بيتسيلم» وغيرها، بلغت في العام ذاته ١٠,٥ مليون دولار. ويقول التقرير: إن مصادر تبرعات «إلعاد» تبقى مجهولة، وتفسير هذا، أن الكشف عن أسماء المتبرعين يضر بعمل الجمعية وتحقيق أهدافها، وقد تجاوب مسجل الجمعيات مع هذا الطلب، الأمر الذي لا يمكن أن تجده في حال كانت الجمعية حقوقية أو سلامية.

ويشير التقرير إلى أن الميزانية الضخمة لهذه الجمعية نابعة أيضاً من مداخيل الجمعية من تذاكر دخول ما يسمى «الحديقة الوطنية مدينة دواد» ومن ميزانيات حكومية.

- **«عطيرت كوهنيم»**

جمعيــة «عطــيرت كوهنيم» هي أقدم جمعية للمســتوطنين في القدس المحتلــة، وتأسســت في مطلع الســبعينيات، ولكنها أغلقــت لفترة قصيرة في ســنوات تلــت إقامتهــا، لتقام من جديــد في مطلــع الثمانينيات، وهي متخصصة في وضع اليد على عقارات في البلدة القديمة في القدس المحتلة، منها ما يتم بصفقات بيع، ومنها ما يكون مزوراً، وأيضاً عقارات مسجلة على أسماء من باتوا لاجئين خارج المدينة، وسيطرت الجمعية على البيوت، بدعم من سلطات الاحتلال، وحســب التقديرات، فإن للجمعية ٨٠ عائلة تستوطن في البلدة القديمة في القدس المحتلة.

وارتبط اســم الجمعية بعملية تزوير بيع عقــارات تابعة للبطريركية الأرثوذكســية في ســنوات الألفين الأولى عند باب الخليل، كما ارتبط اســم الجمعيــة في مســألة تلكــؤ اعــتراف الحكومــة الإسرائيليــة بالبطريــرك الأرثوذكــسي، إيرينيوس في العام ٢٠٠٤، ولاحقــاً بالبطريرك ثوفيليوس، إذ كانــت تضغــط الجمعية على البطريركية، للتنــازل عن عقارات مقابل الاعتراف الإسرائيلي.

وفي الســنوات الأخــيرة، باتــت الجمعية تنشــط، أيضاً، خــارج البلدة القديمة في القدس المحتلة، مثل حي الشيخ جراح وجبل الزيتون وغيره.

الدعم المالي الأكبر تتلقاه الجمعية من الثري الأميركي اليهودي إيرفينع موسكوفيتش وزوجته.

- **جمعيات تعني بـ «ببناء الهيكل»**

تنشــط في إسرائيل ١٩ جمعيــة وحركة يمينية متطرفة تعنى بما يســمى «إعادة بناء الهيكل»، وفق مســح وتقرير أعدتــه جمعية «عير عميم» (مدينة الشــعوب) السلامية[٢٠]، ومنها الأكثر شــهرة حركة «أمناء جبل الهيكل»، التي تعد أيضاً الأكثر تشدداً وتطرفاً، حيث تدعو إلى تدمير المسجد الأقصى المبارك، وقبــة الصخرة المشرفة، لإقامة «هيكل ســليمان»، وتنظم الحركة نشــاطات ميدانية مكثفة ومؤتمرات، وتبادر إلى الإعلان عن تقارير وأبحاث، كلها تتعلق بالحــرم القدسي الشريف، ومن عناصرهــا البارزين، من هم أعضاء في حركة «كاخ» الإرهابية التي من المفترض أنها محظورة بموجب القانون الإسرائيلي، وهي محظورة في عدد من دول العالم، منها الولايات المتحدة الأميركية.

تأسســت حركة «أمنــاء جبــل الهيــكل» في العــام ١٩٦٧ بُعيد حرب حزيران واحتلال القدس والضفة، وتبعتها حركة أخرى في العام ١٩٧١، باســم «المنظمة من أجل بناء بيت المقدس في يروشلايم»، إلا أن المستشار القضائــي للحكومة في حينه، مئير شــمغار (لاحقاً رئيس المحكمة العليا) رفض تسجيل هذه الجمعية، تحسباً من أن تستغل عواطف الناس وتجمع أموال تبرعات لمشروع لا يمكنها تنفيذه، حسب تقرير عير عميم،[٢١] ولكن تعديل قانون الجمعيات في العام ١٩٨٠، فتح المجال لتسجيل ١٩ جمعية تعنى بما يسمى «إعادة بناء الهيكل».

ويقول التقرير: إن هذه الجمعيات تتلقى تمويلاً مباشراً من «الدولة»، إذ قال التقرير «اعتادت دولة إسرائيل تمويل جزء من نشــاط «جمعيات الهيكل»، فمن العام ٢٠٠٨ إلى العام ٢٠١١ دعمت وزارة التربية والعلوم والرياضة «معهد الهيــكل» بما يعادل ١١٦ ألف دولار، وفي العام ٢٠١٢ تلقت حركة أخرى نحو ٥٣ ألف دولار من وزارة التعليم.

استنتاجات

- قادت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها إسرائيل في مطلع التسعينيات، بسبب تغيرات محلية وإقليمية وعالمية، إلى تغلغل كبار أصحاب رأس المال في إسرائيل.
- تغير النظام الداخلي للأحزاب الكبرى قاد إلى تعلق أكبر للساسة في إسرائيل بأصحاب رأس المال الذين يمولون حملاتهم الانتخابية؛ ليخدموا مصالحهم الاقتصادية في أورقة الحكم لاحقاً.
- فتحت هذه التطورات الأبواب على مصراعيها لتسريع تغلغل كبار أصحاب رأس المال في المؤسسة الحاكمة.
- تملكت في التسعينيات أصحاب رأس المال وساسة إسرائيل القناعة بأن النمو والازدهار الاقتصادي متعلق بالانفراج السياسي والأمني، وهذا كان صحيحاً، إذ كانت ثمار النمو تصل إلى الجمهور الواسع.
- رأى رأس المال الإسرائيلي في التسعينيات أن من الضرورة دعم القوى التي كانت تدفع بالعمليات التفاوضية وتقود إلى الانفراج السياسي والأمني.
- تطور الاقتصاد الإسرائيلي وضعه في مسارات أخرى انعكست في زيادة الصادرات، وبات النمو الاقتصادي يتحقق أيضاً في زمن

الحـرب والقلاقـل والجمود السـياسي، ولكن هـذا النمو لم تصل ثماره إلى الجمهور الواسع.

- رأى أصحـاب رأس المال، أو حسـب مـا اصطلح على تسـميتهم «حيتان المال» و«الطغمـة المالية» أن حكومات اليمين باتت تؤمن لهم القوانين التي يسـعون إليها، وتحررهم من الكثير من القيود التي كانت عقبة أمام حركتهم الاقتصادية.
- بـات حيتـان المـال، في ظل ظـروف كهـذه لا يأبهـون بالقضية السياسية وحل الصراع، طالما أن ما يطمحون إليه قد تحقق، وهذا أعطى حرية حركة أكبر لقوى اليمين المتطرف للتغلغل في الحكم.
- والاسـتنتاج الأسـاس أن القـوة الضاغطـة الأكبر على المؤسسـة الحاكمـة في إسرائيل هي «الطغمة الماليـة» التي تتحرك بحرية في أورقـة الحكم من خلال الساسـة الذين يتلقـون الدعم من هؤلاء الرأسماليين.
- اسـتدرك اليمين الأيديولوجي المتشـدد في إسرائيل، وعرف أن أحد شروط ثبـات سـيطرته على الحكـم توطيد علاقتـه بحيتان المال وتسيير أمورهم من خلال كتاب القوانين والسياسة الاقتصادية.
- تثبـت الوقائع وجود علاقة – وإن لم تكن ملموسـة بالقدر الكافي – بـين حـركات وجمعيـات ومراكـز اليمين المتطـرف وبين كبار أصحاب رأس المال.
- الأطـر اليمينية لها تأثير على المجريات السياسـية، وهي ليسـت بحاجة لإقناع الحكومة بتوجهاتها اليمينية، وفي أحيان كثيرة تكون الذراع التنفيذية الميدانية الخلفية لليمين في المؤسسة الحاكمة.

تتلقــى جمعيات وحركات اليمــين دعماً مباشراً مــن حكومات اليمين المتشــدد و«الوكالة اليهودية»، إما ميزانيات مباشرة أو تكليفها بمشاريع تابعة للحكومة ولسلطات الاحتلال، أو مساعدة هذه الحركات على التستر على مصادر التمويل، ما يؤكد مدى تغلغل هذه الجمعيات في أروقة الحكم.

الهوامش

١ انظـر برهوم جرايسي، ٢٠١٣، الخارطة السياسـية في إسرائيل - انتخابات ٢٠١٣، إصدار مركز مدار - رام الله. ص ٣٣ -٣٨

٢ مجلة «ذي ماركر» الشهرية، عدد ١٤٩ حزيران، ٢٠١٣.

٣ للمزيـد حـول التضخم المـالي والأزمة التـي واجهتها إسرائيـل في الثمانينيـات انظر: ابيا سـبيفاك، ٢٠٠٨، « خطة اسـتقرار السـوق وأثرها ١٩٨٥»، مجلة ارتـس احرت، عدد ٤٣ (بالعبرية)

٤ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٤، كتاب الإحصاء السـنوي ٢٠١٣، جدول ٤,٢، وعلى الرابط الآتي: http://bit.ly/1izUjQR

٥ م.س. جدول ١٤,١ الناتج العام ١٩٥٠- ١٩٩٥ وعلى الرابط الآتي: http://bit.ly/1hvaySM وأيضاً - جدول ١٤,٢ الناتج العام ١٩٩٥- ٢٠٠٦ على الرابط الآتي: http://bit.ly/1qkslx8

٦ م.س.

٧ المصـدر السـابق، جـدول ١٤,٢ وأيضـاً جـدول ١٤,٣، عـلى الرابـط الآتـي: http://bit.ly/1sF58YO.

٨ م.س جدول ١٤,١ و١٤,٢ و ١٤,٣ م.س.

٩ عن تقرير قسم الأبحاث في بنك إسرائيل المركزي أعده الباحث في القسم كوستنتين كوسينكو انظر الرابط الآتي، http://bit.ly/1jvYQWj

١٠ تقرير اللجنة لفحص علاقة رأس المال بالسلطة حزيران ٢٠١٢، وعلى الرابط الآتي: http://bit.ly/1klLlw3

١١ مجلة «ذي ماركر» الشهرية عدد ١٥٢ أيلول ٢٠١٣

١٢ ذا ماركر، م.س.

١٣ انظر تقرير مراقب الدولة في إسرائيل للعام ٢٠١٣ على الرابط الآتي: http://bit.ly/R5dzyd

١٤ للمزيد حول حركة أم ترتسو وأهدافها انظر: http://en.imti.org.il./

١٥ حول حملة إم ترتسو ضد صندوق إسرائيل الجديد انظر ما نشر في موقع القناة ٧ الاستيطانية عـلى الرابـط الآتـي: http://bit.ly/R5dN8L وأيضاً رد صندوق إسرائيـل على الحملة تحت عنـوان «إن شـئتم هذه هـي الحقائق،» نشر الـرد على صفحة صنـدوق إسرائيل الجديد في تاريخ ٢٩,٠١,٢٠١٠ متوافر على الرابط الآتي: http://bit.ly/1gaOCH9، لتقرير إم ترتسو حـول جمعيات «يسـارية» ودورها في مسـاعدة غولدسـتون على وضع تقريـر دولي مدين لإسرائيل انظر: http://bit.ly/1qw7cOM

١٦ صحيفة «كالكليست» ١٩ آب ٢٠١٠ http://bit.ly/1ed0jSn

١٧ للمزيد حول هذه الجمعية انظر: http://www.ngo-monitor.org/

١٨ أوري بـلاو، ٢٠١٢، تحقيـق لصحيفـة «هآرتس»، ١٠ شـباط، ٢٠١٢، عـلى الرابط الآتي: http://bit.ly/1hD3ZHX

١٩ أوري بلاو، م.س.

٢٠ تقريـر جمعيـة عير عميم عـن حركات «الهيـكل»- «علاقة خطـيرة»- القسـم ج: علاقات مؤسسـات الحكم لحركة بين «أمناء جبل الهيكل» ص ٣٧ إلى ص ٤٣، وعلى الرابط الآتي: http://bit.ly/1kN8Yte

٢١ تقرير جمعية عير عميم ، م. س.